ف.هو ۲

* حاشية المطول
شارح تفتازانی
محشی حسن چلبی

وقف مرحوم
استاد زین الدین جعفر زاهدی
به کتابخانه آستان قدس رضوی

آستان قدس

۳-

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب * حاشیه بر مصباح
مؤلف متن سراج الدین سکاکی محشی چلبی فناری حسن بن محمد
شارح میر سید شریف جرجانی مترجم
تاریخ تحریر ۱۰۸۷ ق نوع خط نسخ تعداد سطر ۲۷
جزء کتب معانی و بیان زبان عربی عدد اوراق ۲۴۹
طول ۲۴ عرض ۱۲٫۵ شماره عمومی ۲۵۳۴۱
وقفی / خریداری .... تاریخ .... وقف / خریداری
ملاحظات

اندازه نوشته ها: ۷٫۵×۱۶٫۵

۶/ بی

(حاشیه چلپی بر مطوّل)

موضوع: علم البلاغه
مؤلف: مصطفی بن عبد الله (حاجی خلیفه)
آغاز: الحمد لله الذی شرح صدور ارباب الاذهان لایضاح الکلم ببدیع البیان
انجام: للبدیع لکونه خارجا من البلاغه تمت بعون الله وحسن توفیقه
کاتب: محمد مهدی بن ملا محمد الحائری
تاریخ: رمضان (۱۰۸۷) هجری
اندازه: (۲۷) ۲۴×۱۳ برگ (۱۵۲)
خط نسخ مصحح کاغذ مجلد چرمی
برفراز عبارات متن با شنگرف خط کشیده اند

والعین ... البقاء ...
والجم ... مطروح
یا قوم ...
... الطرح ... الاکابر

حاشيه چلبى بر مطول

بسم الله الرحمن الرحيم
لمن قال [illegible] وله ملك [illegible]
والاصح [illegible]

قال المجنون العامرى

عدوا الى العراق [illegible]
واشتم من الشوق [illegible]

كم ليلة قضيت [illegible]
كم صبح [illegible]

[illegible] كلامه

القلب [illegible] مجروح
والعين [illegible] البكاء [illegible]

والجسم [illegible] مطروح
يا قوم [illegible]
[illegible] الطرح على [illegible]

[illegible] مطول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور ارباب الاذهان لايضاح معاني الكلمة ببديع البيان
ونور قلوب اصحاب التحقيق والتبيان لتوضيح معاني الحكم باقوى البرهان اطيب نسيم هبت
على مشام قلوب الطالبين نسيم توحيده واعذب تسنيم صب على عطاش عقول العالمين
تسنيم تمجيده فسبحانه من حكيم دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال وتلاشى دون احصائه
الالسنة لسان التفصيل والاجمال والصلوة والسلام الاتمان الاكملان على سيد المرسل
من رسله للعالمين المبعوث بكتاب اعجز ببلاغته مصاقع خطباء قحطان محمد سيد الاخيار وقاطبة
ومظهر الكل من الطاف رحمن لولا جنابه حبيب الله ما برزت في الكون سلالة رحمت بامكان
عليه صلاة الله ما سح وابل وذبحت البرح سوق عذابه لبان وعلى آله واصحابه رماة حدق الفصاحة
والبيان رعاة طريق الهداية والتبيان الذين هم بدور معالم الدين وشموس معالم عوالم الايمان
ما خلصت خدود ربا من الحزن بالنعمان اعلموا معاشر طلاب اليقين سلام عليكم لا ينبغي الجاهلين
انما تفوق معارج كمالات نوع الانسان على ما انطبق عليه ابناء كل زمان هو التحلي باصناف العلوم وانواع
العرفان والاحاطة بما فيها من النكت بالايقان فانها اشرف ما يتشرف بهم الامم وارفع ما يرفعه
الامم على العجم وان فن البلاغة من بينها محتو على اسباب النجاح ومنطو على قواعد الفلاح اذ غايته
لفوز بالسعادة العظمى من التصديق باعجاز كلام الله ونهايته الوصول الى الله والدولة الكبرى
من الاذعان بنبوة رسول الله وقد صنف فيه كتب ترتاح لمطالعتها الارواح ولا كالشرح المشهود
لتلخيص المفتاح فانه كتاب اعترف بسمو مرتبته الحاسدون واذعن بعلو رتبته المعاندون وكيف
لا وقد انطوى على زبدة نتايج انظار المتقدمين واحتوى على خلاصة ابكار افكار المتاخرين وهو كالشمس
لا يخفى قدره لكل من كان ولذا يذكره الركبان ولله در من قال وخير المقال ما صنف الناس في علم
وما جمعوا مثل المطول في بسط وايجاز لو ادعى متعبات السبق صاحبه كفى بآية دلت باعجاز وفي حديث

الشغفة

٢

الشغفة بالعروج الى اقصى مدارج الفضايل على ارتفاع اخلاق تحقيقات الاواخر والاوايل
كشموس الهمة الى استقصاء فوايده فلو ترغبني اذا وفي كيلي من فرايده ما يتقالى استطلاع
طلع بدايع رموزه توق الغليل الى الماء صدا متشوقا الى استكشاف كنه ودايع كنوزه شوق العليل
الى العافية والشفاء متفرقا للاستنباط حقايقه افاويق المجهود متخطيا في درك دقايقه كل حد
الجد معهود خايضا لجاه من قطريها الى ان فرغت من ممارسته بقرطيها فوقفت على غثه وسمينه وعرفت
ما تلق المتلقي عن يمينه وقد كنت قديما علقت على بعض ابحاث الفصاحة والبلاغة امورا خاما استفدته
من الافاضل والتقطته من كلام الاوايل وسمح به الخاطر الفاتر وسنح للناظر القاصر فالزمني جمع
اخواننا في الاستقراب وقالوا ان هذا الشيء عجاب ووضعوا ما كتبته على الرأس والعين ورادوا
اتمامه على فرض العين لكن لم اجد نفسي لذلك الحركة نشيطة بل وجدته مستنبطة الا لعجز في شانه او قصور في
بيانه كيف والبيان ناء عن ذروه ومقتضب لحلوه ومزيل المادي عليه طباع ابناء الزمان من الميل
الى الند والعناد وظهور البغي بينهم والفساد ولان هذا العلم قد نضب ماؤه وانتقص رواؤه واتخذ
ذهابا وصار طلبه شيئا فريا لم يبق من ادلائه الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولا يرى من سكانه الاحزب
سلبة عجمي ابن الذين عهدتهم من سادات العرب وابن اولئك الاقوام عقب الديار وذل عنها
اهلها فكانما وكانهم احلام وكلما كررت المدافعة مرة بعد اخرى لاشتغالي بما هو اهم واحرى
تواردت منهم الالتماس والسؤال ولم يبق للمطل والمدافعة مقنع ومجال فاجبتهم الى سؤلهم وتتابع
الخطوب يقتضي الاحجام واخذت في تحريره فاسنح لي وتوزع القلب لمنع الاقدام ولا معين من الاذكياء
من يمد ولا من الاصحاب من يمنع ويود مفرغا ما جمعت في قالب الحسن والكمال موجها مقاصد الكتاب
التوجيه الذي هو السحر الحلال في عالم القيل والقال مستمدا من روحانية الاسلاف الكرام بوأهم الله
وايانا دار السلام مقتبسا من انوارهم مستضيئا من شعشعة اقدارهم كالبحر يبقيه السحاب وماله فضل
عليه لانه من مائه وظني ان هذا لا يعد عيبا بين الانام فانه ليس اول قارورة كسرت في الاسلام والاعتراف
على ما ملك القلم في تحريره ما يقصد به الصلاح لا الفساد على ان خلق الزمان عن هذين سوى المهرة
الاعلام هم الذي جراني على هذا المرام وسنحه الفايض في الحجة والسائر في بهجتها اودعت فيه فرايد
الفوايد ومهدت فيه من موايد العوايد وان كان ذو عي في ترتيب فلينا نجد ثلمة او عيب فليصلحه
وجعله فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والمامول من الاذكياء المحلين
بحلي الانصاف المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف اذا عثروا على شيء زلت فيه القدم وطغى به القلم
ان يستروا ان لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة وان من صنف فقد استهدف ومن قر اللبيب رضي
سحابه فما كفى المرء نبلا ان يعد معايبه على اني اقول ان الناس ان عظوني تغلبت منهم وان نجو عني
فعنهم مباحث والمسؤول من جناب ذي الجلال والافضال من ضع السؤال ان ينفع به المحصلين ويجعله ذخرا ليوم الدين
انه ولي الحسنات ومفيض الخيرات وهو حسبي ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على محمد واله وصحبه وسلم اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا الهمنا
حقايق المعاني ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي
وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفي اعني القا الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكر منه
الى تكلف وبحقايق المعاني مسايل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي نذكره
واما حملها على ما به الشي هو هو بنا على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسايله وعد الموضوع ومسايل
المبادي جزء منه مسامحة فالاضافة على الوجهين بيانية لكن جمع الحقايق الوجه التام ان حقيقة العلم
جميع مسايله لا جمع منه لا يخلو عن تكلف والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان في تعدد
بالنظر اليه فان بعضا من المسايل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان
عبارة عن المسايل فاذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقة باعتبار الحال
تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسايل الفن الثاني من دق الشي ضد جل دقة اي غمض او من دق ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل
على حذف ما هو المضاف في الاصل كما تقرر مع ان العلم هو مشهور فيهما ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان
ماسياتي في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من
المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت لم يذكر البديع على نحو ذكر الفنين الاخرين اجيب بانه اشارة الى
علم الاعتناء بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجي ان بعضهم يسمى البيان والبديع علم البيان
فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا وايثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او لان
وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه زيادة
على الشي او حقيقته وبالبيان ما به يظهر تلك الصور اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فان البيان في
الاصل مصدر بان الشي اي ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين
كاللفظ لما يتلفظ به فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضة من الله تعالى والهام
دقايق البيان الى افاضته للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص

ثم وجه التخصيص

ثم وجه التخصيص ح الاشعار بان جعل الدقة صفة الالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها
من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي هي وان جاز
هو ايضا وذلك واضح وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ التخصيص
وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال البا على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال
بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو
المراد هنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز
والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة
والايادي جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعم مجازا مرسلا من قبيل
اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية والصورية على المعلول كما سيجي في البيان وقيل مشترك
بينهما وما قيل من ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل
يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال الايادي في النعم والايدي
في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلا وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي
حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى
الاعجاب يقال راعني الشي اي اعجبني او من الريع وهو النماء الزيادة فكانه مبني على تاويل
كل احسان بالعطية لما سنذكره من ان الاضافة بيانية واما جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء
على انه قد ذكر الادبا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل والاضافة
في الموضعين بيانية بمعنى كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع
وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام
والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام
في الاصل ما ينظم به اللولو والمراد به هنا ما ينتظم به امور العالم والحال اي حال العالم والوفق
من الموافقة يقال حلوبة وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو
الامر والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه يغني عن الاضافة او عوض عن المضاف
اليه على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استيناف جوابا عن سوال ناشي
من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من
الهمنا بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما
سياتي ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها فقصلت فصل الجواب
عن السوال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه المغايرة

المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سنذكره في احوال متعلقات الفعل من ان
الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بالحرف هذا ويجوز ان يجعل الجملة
المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل واحد
من الامرين محمودا عليه بالاستقلال واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال
الايراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي س الورود الاشراف على الماء
سواء دخله او لم يدخله والرافة الرحمة كذا في المجمل وفي ح الرافة اشد الرحمة واجتماع الرؤف
مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثاني بعدها
فالانسب لنظم القرآن ما نقله الامام الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة
مخصوصة وفي دفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق
جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناسي والانضال الاحسان واضافة
الطرف والصلوة على النبي محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ
اي اخبر وجمعه نباء كعلماء كما في قوله يا خاتم النباء انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء
وتصغيره نبي على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي ايضا نص عليه سيبويه واقتضاه القاعدة
او بمعنى مفعول من النبوة وهو ما ارتفع من الارض كذا في ح ومنه يقال نبي فلان اذا
ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله تعالى ذلكم ~~الله ربكم~~ محمد عطف بيان لا صفة
لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب ف في سورة الملائكة في قوله تعالى
ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة ~~...~~
او عطف بيان وربكم خبر انما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا
فتجويز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه
وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل ف بان هذا الاسم
لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة
ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير
النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس خير من نبع صفة لمحمد لا النبي والاقدم على عطف
البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلث
في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والضئضئ الاصل وكذا الضؤضؤ
والبؤبؤ وضبطه بعضهم ضئضئ على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود
والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن

بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في ح وفي شرح المقامات لابن الانباري
اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضئضئ الكرم ودوحة
اللسن لامية ان اريد بالمضاف من آدم او ابراهيم او اسمعيل ع وبيانية ان قصد المبالغة ملا لا
اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق
صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق ... ذلك ايضا لكن اذا انتسب الى الواقع
بالمطابق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق
وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي
هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق
بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو
الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من خرق الرسول
ص لكن كمال وضوحه انما هو بروايات الآل والاصحاب وارائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام
من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام
واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلائم معناها الحقيقي اعني التلألؤ والاشراق الاضاءة
والدين وضع الهي سابق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره
عنه سبحانه والى النبي ص لظهوره منه والى الائمة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح
تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف
الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة لغيرها والضياء
اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا
وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى
على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الاية وانت خبير بان هذا مبني على عدم التجوز في الاية
الكريمة وقد حملوه على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى وفي تفسير
القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث ويشكل بقوله تعالى
لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطايف
المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف
منه اما وجعل الواو مكانه ودما للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف
ح اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم والحق بمعنى
اللايق والاستيجاب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات

والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري
والتصديق المعرض للشي بالاشتمال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعها اعني
تحصيلها او الاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز عطف والتصدي
وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التجلي وهو خبر عن المعطوف
عليه اعني احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما
ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر الى الالتباس الى
ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح ق ونظيره قولك زيد وعمرو قام ابوه
وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ورده
الشريف بانه اذا اعتبر تقديم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه
وجعله لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع
الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار
المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه
ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل الابتدائي لا والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد
يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة
سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه
او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا ويقال لها اللطيفة اذا كان تاثيرها
في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا
ومعنى اسمها عند الجمهور واصلها سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور
على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير
موصوفة اي لا مثل شي علم البيان او مرفوع خبر مبتداء محذوف والجملة صلة ان جعلت
ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة
الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل
وهم يابونه وعلى الوجهين فحركة سي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني
او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية
مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين نعم يجوز النصب اذا كان معرفة وهم من
الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود
من العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعند الاخفش لا ويلزمه

وقطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل فيكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما
الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا
به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع ابقاء مراده
ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ لكن ذكر اللبيب في شرح تلخيص
الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يقال لا سواء مقام لا سيما والواو التي يدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما
بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون
ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم للتقديم والتانيس منه لحقيقة صرح به الرضي
وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه
مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول
الفعل المقدر اي واخصه زيادة الشجاع خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع وهو راكب والواو التي
بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم
مجي الواو قبله جائز كثير الا ان المجي اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم
فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما سياتي تاليف الكلمات مرتبة المعاني متناسقة الدلالات
حسب ما يقتضيه العقل فانه كشاف يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت
نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة
وكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح
باعتبار الصفة والاستدلال بها فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك
وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة رائق معجب وهو صفة الكشاف وكونه خبرا بعد خبر على
تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رائق
علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهو الصرف
فالتضعيف للتكثير والمراد به هاهنا صرف اللفظ الى ماله واما التفسير فهو مقلوب من التسفير وهو
الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح
قال الرازي في شرح ف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي ص وعن الصحابة رضي الله عنهم وهو التفسير
واما بحسب القواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لتعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج
عن القسمين اذ لا يكون ذلك بالنقل ولا بحسب القواعد العربية كما في قوله قال صاحب ف في قوله
تعالى ان الله على كل شي قدير ان المراد على كل شي مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي

التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه آخر كلام الرازي والشارح في شرحهما للكشاف وفيه
بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير فلا يكون انزل اذ الرواية غالبا بالآحاد والتأويل بالصرف الى محكم
الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي
طريق بيان المعلوم اي المشاهد سميت تفسيرا لانها طريق كشف للعلوم وسببه وان لم يحصل العلم
للمروي له واما الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة وحاصله ان التسمية
بالتفسير والتأويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير انزل من التأويل
وقيل التأويل بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم والاول يتعلق بالدراية ولهذا اضاف اليه
الدقائق والثاني بالرواية وقيل التفسير ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا والتأويل بيان ما يحتمل احتمالا
باطنا فوجه اضافة الدقائق الى التأويل على هذا ظاهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الذي
لمعنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المقسم
اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك ينحصر في القسمين
فايوجال تبيان مصدر مبني على الشذوذ اذ القياس فتح الفاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه
وبين البيان بان التبيان يحتوي فيه كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان
مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ هو فيما
بين اللفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت
والجبلية مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر ونادر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين
وكذا نظائره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف
اي ذو تبيان وكذا نظائره بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن
الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرائن لجريها على نهج التقدير
والمراد بدلائل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع
معلم وهو الاثر الذي استدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة
على الشيء وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز بيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله تعالى
ولكم في القصاص حيوة وامثاله ولعل المراد بآثار الفصاحة الاطناب والمساواة او بعضها وغيرها
وما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه ليكون من عطف العام على الخاص تلخيص لغوامض
مشكل كتاب الله قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا
اقتصرت منه على ما يحتاج اليه وقيل هذا التفسير احب كذا في الراموز فلو قال تبيان لغوامض كان
اوقع واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله المشكل ولهذا

اضاف

1

اضاف الغوامض اليه مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال فيه الاضافة تنبيه على المبالغة
في الاشكال كما ان في امثاله من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة في المختارية والمعضل من اعضل الامر
اذا كان مغلق لا يهتدى لوجهه او اعضلني فلان اي اعيا امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول
تحت الماء يقال غاص فلان في الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفرائد جمع فريدة
وهي الدرة الكثيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقائق باستخراج الدرر من قعر البحر
استصعاب له ولا يخلو لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك فواعده كافية تاكيد لما سبق او استيناف
والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا واضاءت مثله واضاءه يتعدى ولا
يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة
بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدر
اي المصباح الموصل اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل اذ هو موصول وجعل طريق
الوصول الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى مصباح مضيء يهتدى به اليها مناسب لاضافة الدقائق
اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والاكباد التوقد
والاكباد جمع الكبد او كبد كالكذب والكذب ويقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار متعلق بالالتهاب
لتضمنه معنى الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء وصفي اي كثر دسم والاظهر ان المراد
باثار تراكيب التنزيل وما يتناول خواصها ومزاياها الا المعاني الوضعية فقط وهي في الاصل رسم
الشيء وكثرتنا بهذا العلم بالنظر البالغ اي طالب العجائب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه
واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها من الخاص
والعام والمطلق والمقيد ويجار الاساليب كلجين الماء والصفا بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد
من تقديم الظرف في القصر اضافي بالقياس الى ساير العلوم لا يدرك الواصف المطرى البيت اعتذار
عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر والمطرى اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح واصله
من الطراوة لان الممدوح يهتز بمدح المادح فيظهر في وجهه طراوة والخصائص جمع خصيصة وهي الفضيلة
والسبق التقديم وما في ما وصفا مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ماهذه لا يكون خاما
فيقول اعجبني ما يفعل ولا يقول اعجبني ما يخرج غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة
بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود
اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير
رجع الضمير المجرور اليها كما زعم ابن هشام واعترض به عليه بل هو مبني على انه عائد الى الظلم المفهوم
من ظلموا الذي للمصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع

ظلمهم والالف في وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لايدرك فضائله وان كان مترقيا عن
كل وصف الى اخرى وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القراين ايضا من اللطايف البيانية
ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم استبعاد مضمون الجملة الثانية اعنى وقوع هذا
الفن في ايدى هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم
انشاناه خلقا اخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق على ما هو الظاهر والمعطوف لا يصلح
لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله
لاسيما الخ وذكر الايدى تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرا جمع اسير كالعظا جمع عظيم على الشذوذ
لان فعيل بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلا واسراء صرح به في المفصل
والاسير علم بمعنى الخسار وهو القد سمى الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد كما في اسرت الرجل
اسيرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اى بقده ثم استعمل
في معنى كله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسره من افعال المقاربة
يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في
شرح الرضى والتعاطى التناول اعنى الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدى جماعة وفيه تاكيد لا ها نتهم
والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة
تفصيل لحديث اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال الاية يحومون اى يدورون وترك العطف لانه خبر بعد خبر لطفقوا او صفة
لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجيب بان الاستيناف
البيانى لا يلزم ان يكون جوابا عن السوال عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين
ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا
عن سوال عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب في القول بعدم صحة الاستيناف البيانى
بناء على ان سائلا لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون مالم يستقم والتحرير تهذيب الكلام
وقد يطلق على بيان المعنى بالكناية كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل
والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلعم عن قيل وقال وعن الفرا انهما فعلان استعملا
استعمال الاسماء وتركا على ما كان عليهما من البناء معنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا
اى كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من شخص معلوم او
مجهول من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وكان هذه
الجماعة لا يتعدون تلك الاصطلاحات منهم يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم والله يعلم بما يكتمون

٨

وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره من كتب اللغة الربقة الواحدة في
الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن رفق ثم ربقة
التقليد كلجين الماء ومكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشدها بهيمة يسرح اى يرعى وتفسير
السرح هينا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغى بل الاولى تفسيره بالسوم في ح سامت الماشية تسوم
سوما اى رعت واستها اى اخرجها الى الرعى ثم قد يجيء السرح متعديا لكن الاظهر ان المذكور ههنا لازم
كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهى موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها
ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية تخييلية والاحداق جمع حدقة وهى السواد الاعظم
للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر
الاشيا ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فيناسب المقام وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى
ينطبع دقايق التعقل في ضماير هم آب عنه اذ لا يخفى ان مال الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب
واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والتفكر يعلمون الحقايق
علم اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القايل فتامل والغشاوة
بالحركات الثلث بالغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار
بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى المحامات وغشاوة
التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهى في القلب بمنزلة البصر في الراس شبهها
بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حائل فاثبت لها الغشاوة والانطباع الانتقاش والضمير
في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة
طائفة من مالك تبعثها الى التجارة واللجاج التمادى في الخصومة وقد لج بالكسر لجاجة ولجاجا والعناد
المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه وحل التبع معظمه والصناعة الحرفة وقيل اخص
من الحرفة لانها يحتاج في حصولها الى المزاولة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد
خلاف الغى فهيهات اى اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل يجوز في اخره الفتح والكسر
والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات هيهات العقيق
واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعمال
الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا تعز وان الجواد قد تكبوا والصارم قد ينبوا اما لوا
المفتوحة الاخر مفردة وتاءها للتانيث كغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفها
مقلوبة عن الياء لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة اصلها هيهيات
فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن

وصفه بالدقة والشأن في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شأنت شأنه اى قصدت قصده
سمى به الامر الذى هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كان تسميته بالامر
لذلك فانه مما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا
النكتة اللطيفة وخفاء مكان الشى وجهته قد ينزل منزلة نفسه ومنه قول الكتاب حضرت فلان
ومجلسه وكنت له جهته وجانبه العزيز ثم ايثار او على الواو فى قوله التفطن ليفيد عموم النفى كما ذكر فى ولا
تطع منهم آثما او كفورا وانى بعدما قضيت شروع فى سبب تصنيف الفن واستعمال من الحالات
المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة
وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة وهى الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح
جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصل واثارها على السهام مناسب لما سلف
من تفاؤل الفرز لاشعاره بان التمام بهذا الفن او محول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه
المشبه به او بشبهه بذى السهام فاثبتها له واثبت لها الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والهمة اسم
لعقد القلب اذ اوصل الحد الجزم والفتح لغة فيه وهى فى الاصل من همت الشى اهم هما اذا قصدته
وفى الارتقاء متعلق بعلو المدارج جمع المدرجة وهى المذهب والمسلك عبر الكمال بالجبل الشامخ
ولهذا اورد الارتقاء والفرط التجاوز عن الحد والشغف من شغفه الحب اى احرق قلبه اورده صاحب
الديوان فى باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون الغين لان
المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح الغين ثم المراد
به ههنا شدة الحرص والرحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم فى الاصل مملكة معروفة
على جيحون فيها مدن كثيرة كآت وخيوف ونحوها والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال
لها ارگنج كانت فى الاوائل مقر السلطنة وهى التى قد اشتهرت الان بخوارزم وفى خراسان ايضا بلدة اسمها
جرجان بناها يزيد بن مهلب بن ابى صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ودفع
الاشتباه والمحط المنزل من الحط وهو الالقاء والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه
من الاثاث ولا يخفى ما فى الرحل والرحال من صنعة شبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة يقال
خيم بالمكان اى اقام به والبوائق جمع بائقة وهى الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة
فى الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والتحرز
منها اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بمعنى الحدث ليشبه
بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر
اى نزلت ههنا فشمرت يقال شمر ازاره اى رفع والجد الاجتهاد فى الامور يقال منه جد فى الامر

از اره ج ز

9

يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد
نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمن معنى الميل اى شمرت عن ساق الجد مائلا
الى اقتناء او ملك شمرا عن ساق الجد اقتناءه وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب
والذخاير جمع ذخيرة وهى ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافلاذ الاقتطاع والاناسى جمع
انسان وانسان العين هو المثال الذى يرى فى سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس
صرفت اى بذلت الشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عمر فى الحائض بعقد شطر عمرها على تسمية البعض
شطرا توسعا فى الكلام كذا فى الراموز وكذا راجع اشارة الى ان الرجوع من الطرفين عما قبل لكونه كالبيان
قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذى وعلاء الدين السفيانى وبهاء الدين الحلوائى والجون الجمع والقصب
جمع القصبة والسبق التقدم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب تسابق الفرسان ان يغرز واقصبة
فى اخر الميدان فمن اخذه بعده وفرسه بعد سابقا وكان له الفضل والنقل فاستعمل كناية عن الكمال فى فن من الفنون
والحذاق جمع حاذق وهو الماهر فى صنعته وكثيرا ما نصب على الظرف وبالتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه
ما يليه واسم كان ضمير الشأن والجملة خبره او على المصدر اى يخالج خلجا كثيرا او مخالجة كثيرة والمخالجة مفاعلة
بمعنى الفعل كسافرت من خلجه يخلجه اذا جذبه ونازعه كان المدعم على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح بصيرة
بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اى ينازع كان ما ذكره يحركه وما عاناه من شدائد
الزمان يثبطه اى يمنعه فى الراموز خالج قلبى امر اى نازعنى منه فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل
يخالج وقلبى مفعوله وقد يفسر المخالجة بالتحريك والاضطراب فح قلبى فاعل يخالج و ان اشرح ظرف
بتقديره او بالعكس اذا جوز حذف فى فى الظرف المجازى او يكون احدهما مفعولا ليخالج بطريق حذف
فى وايصال الفعل توسعا المنسوب صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذى يقتدى به والجمع امام
ايضا ذكره فى ش ونظيره هجان نعلم بهذا ان ما ذكره الجوهرى والقاضى ومن تبعهما فى قوله تعالى واجعلنا
للمتقين اماما يحمل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائممة على وزن افعلة والعمدة ما
يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسرها من يقتدى به والتبحر فى العلم وغيره التعمق والتوسع ودمشق
بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم ايضا قال البكرى سميت بدماشق
بن نمرود بن كنعان حين خرج وانه هو الذى بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل صم وكان عبدا
حبشيا وهب له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله
اعلم والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه
تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس
وهى الحديقة وقيل الفردوس فى الاصل هو البستان الذى يجمع الكرم والنخل والمراد هنا اعلى الجنات

القاموس

به دما سابق بن نمرود

شؤبوب

للجنان والجنان جمع الجنة وهو البستان ومنه الجناب والعرب تسمى النخيل جنة وقيل المراد بالاصول
الدليل على ان الاصل بمعنى ما يبنى عليه الشئ وبالقواعد المسائل والترادف نحاوياجامعًا والعوايد جمع عائدة
وهى منفعة محتويا قال الجوهرى حواه يحويه اى جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال
والانطوا مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيًا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات
بعد قوله مختصرًا اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهى ما توقع فى الخيال
يعنى به الامارات والسحر الاخذة وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كنا بك صلة
الذى يكل حديقة مكللة الاطراف بالطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والنور جمع منيرة
وهو الط والعقد بالكسر القلادة والدرج درة وهى اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان يعوقنى معطوف
على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشراح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر
والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذى كنت تعهد به شيئا اى يعرف والمراد بها العلما والدارس واكتب
والمصادر جمع مصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد المعلون والمتعلمون والموارد
ومراسم الشئ محال اثاره عفت اى اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشرقت
اى اشرقت وقربت وشموس الفضل العلما وقيل المراد بها علوم الفضل وهو العلوم العربية الخ كانت
كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهف على الشئ اذا تحسر
والاندراس الانمحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكيا جمع الذكى من الذكا وهى حدة الفواد وهكذا يذهب
الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلا ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر فى
بل مستغرق ودروس الشئ محاوه وانمحاوه يقال درس الرسم يتعدى ولا يتعدى وفى اكثر النسخ على العبر
بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسر جمع عبرة وهى اسم من الاعتبار
والمعنى ظ لكن الظ انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور
بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بنى اسد يرثى بها اخاه مطلعها ابعدت من يومك
الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان ينجى من الردى حذر نجاك مما اصابك الحذر
يرحمك الله من اخى ثقة ليس فى صفو وده كدر فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر فالظ
ان الشارح قصد التضمين لكن لما رايت استدراك عما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشروع واورد عليه
انه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان
والتوفر التكثر والتمام والرغبة فى الشئ ارادة المقاربة للرضى من رغبت فى الشئ بالكسر ارادة وارتغب
فيه مثله لا من رغبت عن الشئ اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تعديته بعلى لملاحظة معنى الاستعلا
واستدا داضا فهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه

مع التمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذى ضد التفصيل وانما
سميت بها لان افادتها انما هى باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال بجملته
وتفصيله لكان انسب بقوله تحصيل حرموا على البناء للمفعول اى منعوا والتوفيق تهية اسباب الخير
وتنحية اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المط والسر الذى يكتم واراد بالرموز والاسرار
المطوية النكات المطوية فيه اذا لم يقع عليه العرمان والخرايد جمع خريدة وهى الحيية من النساء وفى الاساس
انها العذراء ولؤلؤ خريدة لم يثقب شبه بها المسائل المشكل فى الاستار والتركيب فى احتماله للوجهين
مثل قول المص فيما بعد عن وجوه الاعجاز استارها وسيجى من الشارح بيانها يرى استيناف وجمع الفعل
المسند الى ضمير البعض فى المواضع ميل الى المعنى كما فى قوله تعم كل فى فلك يسبحون والمقال مصدر من قال
والحال والحالة واحدة احوال الشئ وحالاته طرايقه جمع طريقة ولها معان كثيرة والظ انها ههنا
بمعنى المذهب ولو قال طرقه حتى يكون جمع طريق وهى السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة
فالمراد بطرايقه الفاظ وعبارات الموصلة الى المعانى وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا
وضلوا الاظهران يقال فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة النص من قوله ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل   المعض ح لزمه
واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اخلست اى سلبت جواب لما والاثنا جمع ثنى واثناء الشئ تضاعيفه   اسلبت خ ل
وثنى الجبل والوادى من عطفهما وتقول انفذت هذا فى ثنى كتابى اى فى طيه والفرص جمع فرصة وهى النوبة
وما فى ما الجرع مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء فى باب التفعل للعمل
اى ليدل على ان اصل الفعل قد حصل مرة بعد اخرى بعبرة فى كل منها التدريج وفى المصادر التجرع فروجوردن   منها خ ل
ختم والم بدون مائد والغصص جمع غصة وهى الشجى اعنى كل شئ يتوقف فى الحلق ولا ينحدر ولا يتحام
الدخول والسهر الارق وهو ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغى ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود
ولجة الماء بالضم معظمه ولجج الافكار كلجين الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرايد الفكر نتايجه البديهة
باللذة الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر فى المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان
نحو المبادى والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة فى ضمن تلك الحركة والاضافة
مطارح الانظار لامية والبذل الاعطا والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة
وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة واللام فى ولقد تناهيت توطية
للقسم والتناهى البلوغ الى النهاية جرد ههنا لجزء معناه اعنى البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع والكلام من باب
التصريح بجزء المعنى لزيادة التاكيد كما فى قولهم ابصرته بعينى واصغيت اليه باذنى وامثالها والتصفح النظر
فى الصفحات والغاية مدى الشئ والجمع غاى والطاقة الوسع ثم جعت عطف على اخلست وثم للاستبعاد وجمع
مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى الفراغ عن اخلاس الغرض وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخى

بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثل الفاء نظرا الى تعقيبا ول اجزائه كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدى بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء تصح
الفاء بالنظر الى الانتهاء تصح ثم يذلل اى يلين من الذال بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو
نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب والابية فعيلة من الاباء بمعنى ممنعة والاضافة
في ذخاير كنوزه بيانية والكنز المال المدفون فالمخفية صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوزه معانيه كما ان
المراد بطريق وصوله الفاظه ويتنوع نفيس اى يرغب فيه ونفس ككرم نفاسا ونفساء صار مرغوبا
فيه فكان طرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهو شي يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر
تجعله المراة بين عاتقها وكشحها استعمل في التزيين مطلقا تسمح جادر الفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرازة
الظهر المرتبة المتصفة بها الضلوع من الجانبين واسم حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر يطلق على اجود
بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام ومن عين التحقيق
اى من نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطره الوقاد
السيال او من ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف
كانه التسوية واعطاء النصف النجب المتباعد ومفعوله مذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير
الطريق والايماء الاشارة الخفية واصل الاشارة بالشفة والحاجب زلة في الطين اى زلق الآخذين المنار
عين والتاسي الاقتداء حظروا على بناء المفعول اى منعوا تحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال
اى من تحقيقها او على البناء للفاعل اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اى ما اوجبت والسنة
الطريق والمضاف محذوف اى سلك سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم على نفسه تحريمه لشهادة
العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اى يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه في الجمع
بين الوضع والسنة والجماعة والفرض والواجب والخطر صنعة مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف
مضاف الى ما بعده عامله زماني والجملة عطف على جمعت فان قلت اين العايد الى حين في الجملة المضاف
اليها قلت هي لا تحتاج الى الرابط لكونها مؤولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة
لعام واعجبني يوم ولدت فيه ونحو ذلك فحجاز نادر فهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب
في مثل ذلك اعجبني يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثل اجمع وما ينصرف منه في
باب التاكيد فانه يجب تجريده عن ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها
وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاءوا باجماعهم كذا في مغني اللبيب ورماني الدهر مجاز
عقلي والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو
متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم كما زعمه الخطائي وهم والغشاء الغطاء وكذا الغشوة بالحركات

العام

الثلث

الثلث في الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهو السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها
من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رماني وثانيا فؤادي
ايماء الى ان المرمي بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفي اخبار اذا
في اذا اصابتني ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع
والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكين
والرمح وبعد البيتين المذكورين وهان فما ابالي بالرزايا لاني ما انتفعت بان ابالي وذلك اي الرمي
المذكور والتوارد التعاقب وتفاقم الامر عظم والعشاير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من
المضاف اليه اى عشايرى ولخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة
التي تجعل في عنق الصبي لئلا يخاف وحلها في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب بها والادول
نقيض الاخر واصله اوءل على وزن افعل مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغم
يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوايل واواءل من اوءل قلبت همزته واوا وادغمت وقال
قوم اصله ووءل على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين
بينهما الف الجمع وبالجملة واول ارض معطوف على الديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن ترابها
فاعله وعكسه اباه العرف على ان النظم اقتباس من المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدي وهو احب بلاد
الله ما بين صارة الى تعوان ان يسيح سحابها بلاد بها نيطت على تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها
فترابها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موضع التعليل
لما سبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاءه والاهالي كالاهليات جمع اهل بمعنى اهل
زاد والتاء فيها على خلاف القياس فكانها جمع اهلة كذا في الوصل والعدوان الظلم والابادة الاهلاك
لم يدع اى لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره
محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي صلى الله عليه وسلم افصح العرب وقد روى عنه ابن عباس رضي الله عنهما قال لينتهين اقوام
عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم اى عن تركهم اياها وقال الشاعر ليت شعري عن اميري
ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد انهما قرآ ما ودعك في القرآن بالتخفيف في الاوائل
الدمنة هي البقعة التي سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة آثار الناس وما سودوا
ام اوفى اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم
بحومانة الدراج فالمتثلم اى امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين
كانه لا يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها او امن آثارها وحذف الناظم حرف الاستفهام كلام ياس اما تحريك الميم فللوزن
والقافية وكسرها لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر والحرب الطايفة بلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية

رضي الله عنهما

الصحاح

التلميح ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل من غير ذكر
تلك الامور

والتأنيث على تأويل البقعة أو لأنه منقول من الفعل من قولهم بلدح إذا اخلف في الوعد عجفى جمع عجيف
كمرضى مريض والعجف بالتحريك الهزال والأعجف المهزول وجمعه عجاف على غير القياس لأن أفعل جمع ص
فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة
مع أن فعولا لا يدخله الهاء ولو سألهم في التحزن على الأقارب لكن ببلدح قوم عجفى وأول من تكلم بها بيهس الملقب اذا كان بمعنى ما عل ص
بنعامة لما رأى قوما في خصب وأهله في شدة كأن لم يكن إلخ تضمين إذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي
قاله تحزنا بعد ما نفي مع عشيرته من مكة شرفها الله إلى اليمن كما أشار إليه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد ثابت نطوف بذلك بعد ص
البيت والخير ظاهر فأخرجنا منها المليك بقدرة كذلك بالإنسان تجري المقادر بلى نحن كنا أهلها فأبادنا صروف الليالي
والجدود العواثر والحجون بفتح الحاء المهملة جبل بمكة في حضيضها مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت كأن لم يكن نفوسها
بين أجزاء الحجون منتهيا إلى الصفا مأنوس به ولم يتحدث بالليل فيه محدث وكان من عادة العرب السمر أي الحديث
بالليل والملخص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجر هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج
الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي على
فعايل كما يقال في جمع الفرزدق فرازدق على رأي وقوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لأن العنكبوت ناسجة
والمفعول كما قال الشارح في أواخر مباحث التشبيه ولا منسوج عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف أي
بيوت العناكب أو يحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن المهجورية حجابا مستورا أي ذا ستر كما يقال
سيل مفعم أي ذو إفعام ويجوز أن يراد مبالغة أنه حجاب من دون حجاب أو حجاب مستور بغيره أو حجاب
يستر أن يبصر فكيف يبصر المحتجب به والمشتكى الشكاية وتقديم إلى الله للحصر واختار في جانب الإشارة إذا وفي
جانب الإحسان إن إيماء إلى أن الأول مقطوعة والثاني مشكوك فيه ثم الجأني معطوف على زماني أو على طوحت
رثم للتراخي والالجاء الاضطرار ثوط الملال كثيرة الشامة والبال القلب وصفيته كناية عن سوء الحال واللفظ
الروى رفيع أي مكان مرفوع الخفض أي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام إيماء إلى انتقاله من الأرض إلى الأرض
أخرى أي ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجد والرفع والخفض لعتب من لعب الجمل فاستناخ أي برك فبرك
فالمفعول إما محذوف أو متروك مرادا به مجرد الإقامة والمحروسة المحفوظة وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة
بخراسان حماها أي حفظها والآفات جمع آفة وهي الداهية عطف على لفظ المفرد والمثنى ومن في منها تجريدية
كما رأيت من زيد أسدا والمراد من جنتها أو فيها ولو في الكلام استعارة وبالله عطف البيان لجنة جيء به للمدح لا للإيضاح
المتبوع إن لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله ثم من ماء صديد وقوله
ثم كفارته طعام مسكين بدل منها إن اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري
في الآية مبني والحق أنه ليس بشرط صرح به الثقات خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم والطيب ص
وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجازي أي كريم أهله كما في الكتاب الحكيم أدعى كرمت الأرض إذا زكا

ذرعها

ذرعها والصفة المشبهة تجيء أبدا من اللازم وإذا أريد استعمالها من المتعدي يجعل لازما بالنقل إلى فعل بالضم
كما في رحمن ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كأنه جمع محسن واليمن البركة سطعت
أي ارتفعت خمدت النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفأ جمرها والنيران جمع نار كالنور ونور وأصل
نوران لأن النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب ونيران الجهل كلجين
الماء ووجه الشبه الإهلاك ظل أي صار والظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة وهي الاستيلاء
مع ضبط والتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة وإثبات الظل والظل الامتداد مكنية تخييلية وترشيحا
واللواء الراية والشرع في اللغة الإظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي عم وبالنون
المغلبة ما حال لعز لواء أو متعلق بعقود أي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهي الرجوع والعود بالضم
الخشب وجمعه عيدان وأعواد والعود أيضا الذي يتبخر به ويقال له العطر والذي يضرب به والعظم
في أصل اللسان والرواء بالظم المنظر الحسن وآض أي عاد ومنه أيضا ونظم على البناء للمفعول أي جمع
والشمل ما تشتت من الأمر وما اجتمع منه أيضا فهو من الأضداد وكل من معنييه جائز الإرادة لكن الثاني
أظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل لا من الوصول والبنات القطع وارتبعوا
بالعين المهملة أي اتخذوا ربعهم أي منزلهم ودارهم أو أكلوا التربيع أو أقاموا في الربيع ويروى ارتعوا
بتائين مثناتين من فوق أي أكلوا ما شاؤوا من قولهم رتعت الماشية أي أكلت ما شاءت قال النابغة
جلتين ذنب امرء وتركته كذا الغرة يكون غيره وهو رابع ويروى أن العبارة في النسخ المقروءة على
المصنف ارتغوا بالغين المعجمة من أرتغ فلان إبله إذا تركها الماء كيف شاءت واليامن جمع اليمن
والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لذلك والسلطان الوالي من السلاطة
وهي القهر ظل الله قيل وجه الشبه أن ظل الشيء ما يناسبه في الجملة ويحكي عنه والسلطان كذلك
فإنه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه وتعالى ولأن الظل
ينتظر به ويلجأ إليه عند احتدام الحر كذلك السلطان ينتظم به ويلجأ إليه عند اضطرام سورة الشر
والرقاب جمع رقبة وهو مؤخر أصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وأرقب وقد يطلق الرقبة
على ذات المملوك ونفسه والأمم جمع أمة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل من جنس الحيوان
أمة الحامي قد مر تفسيره والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من جنس القلب والقويمة بمعنى المستقيم
والباسط من البسط وهو التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه أمهدة ومهدة بضمتين والأساس
أصل البناء والجور الميل عن الحق والوالي المالك من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما تولية به وبالفتح
مصدره والآفاق جمع أفق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الإقامة والسرادق واحد السرادقات
وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق وامتثل أمره اقتداه وعمل على مثاله وفي

القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم والاضافة على الاول لامية وعلى الثاني
بيانية والطوية الظاهرة والكلم مشتق من الكلم وهو التأثير سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس انبساطا ان كان
طيبا وهاوانقباضا ان لم يكن قال امرء القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح القاف مع كسر العين وسكونه وكسر القاف مع سكون
العين والمراد بالكلم ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القرآن كما هو ما كان عليه المتقدمون من عدم الفرق بين
الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلته كلمة الله تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه الكتاب او امر بحكم
لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او ينزل عليه جبرئيل وامره بالتبليغ والنبي عم ويراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل
من عند الله لدعوة عباده سواء كان صاحب الشريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عم الايمان ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون
لهم يتمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم خليفة خبر مبتدأ محذوف اي هو خليفة
والخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه وسد مسده يخلفه بالضم خلافة والخليفى بتشديد
اللام مبالغة فيها لا نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل الخليفة اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية
الى الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مونثا اي نفس الخليفة في القاموس الخليفى الخلافة وفي صح الخليفة السلطان
الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريم وكرايم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا
على المذكر اذ الفعيلة بالتاء لا يجمع على فعلاء تملكا اي تصرف والسطوة المرة من سطا يسطو اي قهره بالبطش
والجمع سطوات واسناد ملك الى الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في ملك الآفاق واسناد ملك الى السطوة
مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل او الله تعالى وتقدس منصوب خبر الكان قدم
على اسمه وهو بناه للاهتمام او مرفوع مبتدأ واسم كان مستتر راجع اليه وبناه خبره والمدى الغاية واية
نايث اي والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى ان طريق سلكا اي ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء
كلمة الله والالف في سلك للاشباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه
وستره والرواية في العاملون كسر اللام لا فتحه كما ترى الحج في موقع المصدر اي حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح — الحجيج ر
ظاهر التشبيه حومان العاملين حول ذرى الخليفة برؤية الحج معتركا لعدم الجامع بينهما وجه التشبيه قلت فيجوز
عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في خبرهم فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول
البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتأتى منه الرؤية كما ذكر في قوله تعم واذا رايت
ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحج جمع الحاج كالحج بالضم والحجاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك — والحجيج ر
معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم او حال من مفعوله الاول ان كان بمعنى
الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج والوجه ان يقدر للموصوف اي قوما

معتركا

معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من بيت الله والرؤية
بمعنى الابصار او مصدرا اي بمعترك اعتراكا لم يبعد الى ما ذكروا النسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب
نسما ونسمانا بالتحريك هب ونسيم الوصى كلجين الماء وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد
باحياء الزمان اعطاء نضارته بافاضة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء
وخبره هلك والكافح في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض واللظى
النار والباء سببية ومتعلقة بهلك ومن سخط اي علم رضاه مستقر في موقع الصفة للظى لا لغو متعلق
بها والالف في هلكا كما في سلكا والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن صاحب ق ذكر في تفسير قوله تعم ويهلك
الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرء الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى
يابى وذكر في الاحقاق انه قرء فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك يهلك والمار
من المار المعصور من الوزع في المصادر والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في صح وفي ق الصاعقة — والاماره يريدن صح
رعد ينقض معها المقص الثالث يمر بشئ من شئ الا اهلكته والاول هو المناسب ههنا والسماك اسم لكوكبين
احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والآخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك
اي ارتفع وقد يجئ بمعنى رجع كما في قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول قيل فعلى الاول
سمكا مبنيا للفاعل وعلى الثاني مبنيا للمفعول او للفاعل بان يكون لواء الشرع ح منصوبا على المفعولية
وصادف الرشد اي وجد الطريق المستقيم والغي خلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج في الامر والجملة
في محل الجر صفة لمعتسف قرير العين اي ذات قرة والقرة بالضم البهاء وبردها البرودة يقول منه قررت به عينا
بالفتح والكسر قرة وقرورا فهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح نقيض سخنت قيل وهي كناية عن — والكسرة
الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان اضافة القرة الى العين على هذا
الوجه بردة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال
قرة عين وسخنة للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اصل التفسير في قوله تعم وقري عينا وقيل معناه
صارت عينه ولت قرار اي مستقرة لا يضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يجيئه ونعم شعاره كما ينبغي والابتسام — نعيم خ ل
التبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس واقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف
متعلق بمتمسكا اي مثبتا والضمير في ملاذا راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الدين
تكلف لتعين رجوع الضمير في المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلو لانه في المكان بل من
العلاء وهو في الشرف قال الحطيئة يمدح عيينة بن حصين حيث غزا بني عامر فادرك بثاه وباع بلينه بعضهم
بحنارة وبعث ان بيان العلاء بمالك اي اشتريت لقومك الشرف بالك والمضارع من الثاني يعلى كما انه
من الاول يعلو لكن القياس اسم نبيله والشايع في الماضي على بالكسر وكان علي يعلي من التداخل او على لغة من يقول

النمر والملك بضم الميم اسم من ملك فهو ملك ومليك ومالك بالتسكين ومالك والجمع ملوك والملاك والموضع المملكة

في بني يبقى بدعوة الورى خبر اصبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح وربما
نحو اربث ظرف لغو وما مصدرية اي ساعة فتحهم في المغرب امهلته وربثما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل
بدون ما كقوله لا يصعب الامر الا ريث يركبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالمين الخاتم المخصوص
وان يراد عين الفعل من ملك والملك مفعل من الالوكة وهي الرسالة واصله مألك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى
المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملأك ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع سمي الملك به لانه
واسطة بين الله وعباده فايراد الجوهري اياه في فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل الالف
من ذلك الباب والعجب انه اورده فيه واورد الملائكة في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان — مع زيادة الميم فيه
تمكن على تمفعل كتمسكن على ما توهمه لقيل تمسكون وهو ظ والمجاهد الذي بذل الجهد والدنيا تأنيث ادنى من الدنو — تمسكون ر
وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والاوجب في تعريفه ان الواو لتحركها
وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت لالتقاء الساكنين فتامل
والغياث اسم من اغاثه فاغاثه واصله غواث في المصادر الاغاثة وكوث بفتح الكاف وسكون الواو والثاء المثلثة — فرار خواستن وفرياد رسيدن صح
لقب دال على التعظيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت
ويقال اشرق الرجل دخل في شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح — الغصن ر
الباء والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه والغاية القصد وفي الكلام مكنية وتخييل وترشيح والمشيد المحكم
من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابي هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طلي به الحائط من جص
او ملاط والبنيان الحائط اثرما اشرف عقيب ما قرب في المصادر الانهدام ويران شدن والامطار انهمال
من المطر يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى والسحايب
والسحب جمع السحابة والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق والحمام
بفتح الحاء جمع حمامة وبكسره الموت والمراد ان نعمه مقيمة في رقاب الناس كالاطواق في الاغصان كذلك
وقرابة الايه كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور كما قال
القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله
تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى وقصد ان تذهبوا به والقصد الحاصل في الحال وبهذا يندفع — حكاية م — حاصل ر
اعتراض ابي مالك على قول جمهور النحاة ان احدى فايدتي لام الابتداء تخصيص المضارع بالحال لان الذهاب
في الاية الكريمة مستقبل فلو كان ليحزنني حالا لزم تقديم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره ورسمت
على البناء للمفعول اي ضربت واسمت وعلى العلامة وعيم لطف العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى
الله لطيف بعباده اي بر محسن اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان
يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا اي ذا حظ ونصيب من الرزق فتذكر اي قوي اتصافي

بما ذكر والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها
وسكونها وعضد كقفل وعضد كعنق ذكرها صاحب القاموس وهز من عطفي اي حرك بعض جانبيه
على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال هز العطف كناية عن ازالة الغفلة
لان الغافل ينبه بتحريك احد جانبيه والانسب ثم بهاء عطف على ثني الجانب والهدى الارشاد والدلالة يذكر
ويؤنث وقد يقال هداه الله الدين يهديه هدى وهديا وهدية وهداية بكسرها فهدى واهتدى وهدا في
سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى في الكتاب العزيز
على ثلثة اوجه متعدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى
سواء الصراط والفرق الذي ذكره الشارح والمحشي في حاشيتيهما للكشاف بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة
الحرف من ان معنى الاول الذهاب الى المقصد والايصال ولهذا اسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم
سبلنا ومعنى الثاني الدلالة وارادة الطريق فيسند الى النبي عم مثل انك لتهدي الى صراط مستقيم والى القرآن
مثل ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عم يا ابت
اني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن موسى من آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل
الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما يقبل سبحانه علم للتسبيح
مصدر سبح بمعنى نزه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه او من السبح بمعنى
الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظا براسه مخصوصا به جعل بمعنى
التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا ينقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل
سبحان عند التعجب والتوفيق ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل
ما ابعده من هذا تارة يقصد به التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة بعكس كما يشهد به تتبع موارد الاستعمال
وانتصابه دائما بفعل مضمر متروك الاظهار تقديره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل
على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يضيفها اليه تعالى اعداؤه سبحانه كذا في ك وهو هنا جملة معترضة — الكشاف ر
لكونها بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح في اواخر
الباب الثامن والسواء الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان
فيه ماء البتة والاستنهاض بالمثنى الامر بالنهوض اي القيام لذلك الشيء والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس
والخيل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حالة في استعانته لتنقيح الكتاب بكل
ما يمكن ان يستعان منه بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك
اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يأباه السياق كما لا يخفى على المنصف والفاتر المنكسر
من فتر يفتر فتورا والسنوح الظهور وبجاء بعد الله اي ما جمعت عقيب رجوعي واضافني اليه ما ذكر ملتبسا — حبث م

بحمد الله كنزا منصوب بجاء لتضمينه معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة للكنز لان الكنز المال المدفون ومن
في من جواهر الفوايد بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهم الجوهري اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها
في ما جاء في من احد والظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص لسلم التقديرات وهو صفة كاشفة لكنز
والمشحون المملو والتحفة ما اتحف به الرجل من البر واللطف والجمع تحف وحضرة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية
عن نفس الرجال العلية فعلية من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب
تجوز والسدة باب الدار وجمعها سدد وفي الحديث الشعث الرؤس لا يفتح لهم السدد والسنية فعلية من السنا
بالمد وهو الرفعة والملجأ والملاذ واحد وهو المعاذ والحصن حصين بين الحصانة والباء في بالنبي عم للقسم والخلان
جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ اصله اخو بفتح
الخاء لان الجمع اخاء والذاهب منه واو لان تثنيته اخوان وبعضهم يقول اخ كثيرا وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر
الهمزة وضمها وكثيرا ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان
الخلص الذين خلا ودهم عن شوب النفاق يشيعون اي يحملون مصالحا بصالح الدعاء التشييع او من
الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي جعله صاحبا لكم وتابعا فالباء في بصالح الدعاء زائدة او على تضمين الاشاعة
معنى والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في ح ولا يتعدى
الى المفعول الثاني الا بتضمين ما يتعدى به النفات فلا استقامة لما جوزه الشارح والمحشي في شرحهما للمفتاح في قول الشاعر
ساشكر عمران تراخت منيتي ايادي لم يمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان
يحمل على المسامحة هذا والباقي بما عانيت وفي بعض النسخ للمقابلة اي لمقابلة ما عانيت واللذة الشدة في العمل والعنا
المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن فعانيت على ما هو بالمعنى مثل تناهيت غاية الوسع في احتمال الوجهين
ولو قرأ عانيت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتضرع الى به اي اشتكاه وتذلل اليه طلبا للمعروفة
وكذا تعرض رفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب من نكب عن الطريق اي عدل كطرب ودخل والمبين من الابانة
وهي الظهور هذا اي المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري واللام للابتداء حذف خبره وجوبا لسد
جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله
لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم منه بغير الله كقوله والشمس والليل
والقمر ونظايرها اي ورب الشمس الخ ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون
الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من ساير المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله لوجوب البرية وليس الغرض اليمين
الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به
النووي في شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه لو كان باعتقاد انه حلف يجب البرية به حرام ان كان بدونه
كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عم ان الله نهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت

الصحاح

وعن ابن عباس لان احلف بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغيره ثم فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور
لا باس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عم قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم
اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به الغلبة لان العزة يقتضي الغلبة غالبا والمرام مصدر ميمي
من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين نيل مطلوبهم من حيث انه مظنة الوجود وقلة
المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا
ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور
او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب لطالبه لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقي المصدر على معناه الحقيقي
لكان اظهر اي الحق المبين قليل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان واللدد شدة الخصومة
فالاضافة في قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصم بمعنى في اي شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل
الد للمبالغة وما نقله القاضي من ان الآية نزلت في الاخنس بن شريق الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه
بعد نزول الآية بدليل قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة ولئن فاتني الخ فان تلك المذكور في كتب النحو
ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمه سمي اللام
المؤذنة وسمي الموطئة ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اي مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا للشرط
بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء فلعل ان اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كما في
قوله لئن كانت الدنيا على كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح والثنا الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب
بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك توصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا
في ح يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي ح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الزهري وبعضده
قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في ح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح
به ابن الاثير في نهايته والجزيل العظيم والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد
التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة
للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت الخ بين
التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن بها رمزا الى ان باء بسم الله للاستعانة
ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علم الله
والمناسب لما ذكره الشارح في شرح وحواشي التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق
الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه الفحول انه يقدر الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا وبالجملة
خصوصية كل فعل شرع في مدلوله مشتركا بها ولذا لزم حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظا كل من
شرع في فعل مشتركا بالتسمية عين ما في القرآن اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية من شرع في غير القرآن او للاشعار بانه

الخصام في
رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال
اسلامه مم

للكفار

علمه

القرآءة

موضع ينبغي ان لا يطالب فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل فسلكنا تلك الطريقة لفات ذلك المقصود
ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابتدا وتقدير الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بشيء زر
بالتسمية امس بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتداء او غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية
وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون المشروع فيه ملتصقا بها كما في النية
حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحقيقا وفي جميعها تقديرا وللناذر الابتداء في حديث البشارة لان المقدر
فعل البداء وقد استشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عم في خطبة يوم النحر من لم يذبح باسم الله وقوله عم باسمك فليذبح
ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك احيى وباسمك اموت فانها تدل على اوجبية تقدير الافعال
الخاصة وفيه انه مبني على تقدير تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فلينامل ويحتمل ان يكون
الظرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح حينئذ الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفي واعراض عن
ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية
والابتداء بالتحميد حقيقة لان الباء فيهما للاستعانة وللاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة باخر كما ظن اذ حمل الباء في البسملة
على الاستعانة لا يليق بحسن التادب لانه يفضي الى جعل اسم الله آلة والآلة لا تكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في
الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي معتبر ممتدا من حين
الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل او لان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي ابتدا بالكتاب
والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحيانا ما في العمل بهما ان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لانه
اتى بالتسمية لا بقاله الحامد عرفا ولهذا انبت التعارض الظ بين الحديثين واحتيج الى التلفيق ولان المناسب
بمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى قوله اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بهما بالعمل بموجب
الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه اخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء حق
الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في غير الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعم
والاخبار عن ثبوت شيء ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد
الذي هو ذلك النعماء وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو حينئذ مقصود في ضمن
قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه ان مع تقديم الحمد ايماء الى قوله تعم لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد
ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التاليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور
ايماء الى هذه النكتة على انه سيجيء ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء
لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل للافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص بانه
ويرده الفرق الظ بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل الحمد لله لا افتتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح
بالحمد فابقاءه بلا علة وجعل العلة للقيد يأباه الذوق السليم وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه

لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقدم على تاليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد جدا نعم يجب تقديم
الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على انه ينبغي للحق ههنا شيء بما شكرناك حق شكرك
كما سنذكره الآن وعن الثاني بان الاخبار بجميع ثبوت جميع المحامد لله تعم عين الحمد كما ان قول القايل الله
واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وان كان اخبارا واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظ
ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعم وفيه وضع الظ موضع المضمر ومعنى
الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ انشاء تعظيمه تعم بوصفه بالجميل واعادة بهذا اللفظ والقول بانه
مشترك بين الانشاء والاخبار كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقل
نقل بالشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا داعية مشكل جدا قوله
لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف
العبد جميع ما انعم الله اليه لما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب
الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعم بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض
شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف
الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضعين فالاولى بيان لشيء والثانية بما يجب والمراد
بالشكر اللغوي الذي يتضمنه الحمد ههنا لا انهما متحدان ههنا ذاتا كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير
ان المصنف ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاده وخلوص طويته فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى
ان قوة الحامد تفي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكر حق شكره قوله هو الثناء باللسان اورد عليه
ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك محمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين
الشكر في مقابلة قوله سواء كان ذكرا باللسان الخ وبانه لرفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس
باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يرفع احتمال التجوز من الذي قيد هو المسمى في اصطلاح الاصول
بيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان القرنوار
غير مجزوم به بل المفهوم مما ذكره صاحب الكشاف في تفسير قوله تعم واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان
بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي
ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يخص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل
وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من
ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون
المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد

قصد التعظيم ايضا لما ذكره من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق عليه على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثنى فالظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا ويتصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به على الاشهر ووجه اختياره على المدح بانه يشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد فليس بمطرد قلت اجاب الشارح في شرح ... بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات مبدأ لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعم الخطائي فمما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا لزم الدور او تقدم الشيء على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل قوله سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هاهنا خبر والفعل بعده اعني تعلق في تاويل المصدر مبتداء كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح على ما في ... ثم الجملة اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقي هاهنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظ او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتداء محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا والهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتيقن حصوله عند المتكلم واو وام لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان يتعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء والشبهة انما يرد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتداء ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء والاشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل المتعلق يوجب ركاكة في المعنى ويكون من قبيل قولنا

قلت

فالتجوز

وهو ...

الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدي هاهنا التعلق بالغير في تحققه وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله والشكر فعل الخ فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسر كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا نفسه وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد هاهنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ هاهنا حمدان احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفادة من التعليق باسم الله تعالى والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حالة ويجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمثنى كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المثنى بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غيره وهاهنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ الخ بقوله يقصد به تعظيمه قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقادا ومحبة بالجنان عطفه على ما بقه بأو وعطف لاحقه بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا ينافيه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان ذكر اللسان والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان شكر الجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظايره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود

حيالة ر

قوله الاستحقاقين

والذهن نكرة في المعنى ولذا يعامل معاملتها كما سيجي فلا احتياج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب
على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد اللسان بكونه موردا للحد موحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة
الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو باللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدة
لا مع غيره قوله المعنى يجي الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا القايمة بالشخص متعدية الى الغير قوله على الوصف
بالعلم والشجاعة ليسا بالاصالة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون
في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم
والشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه
تلك الشجاعة يطلق على آثار تلك الملكة كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المراد ههنا قوله والله
اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقل
وحتى لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية
والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنفي تعقل كنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم
كما في وضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما
اذا كان وضعه تعالى غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشي وقد يقال على حقيقته وقد يقال على
هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وقد يستعمل استعمال النفس
واستعمال الشي ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب
الذاتي الذي ينصرف اليه مطلقا الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على ساير صفاته لانه معدن لكل
كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال الجناب تعالى تتوطية
لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمد بكسر الميم الثانية بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الى قوله
على تحقق الاستحقاق اي لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفات الله
تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف
واعترض عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم
غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير
الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا فهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لان ان
تعليقا مر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي
لا يضره ولا يغيره على ان لفظ الله تعالى لما دلت على ذات متصف بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف
تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق
الدال على منشائية جميع الصفات قوله انما تعرض اضراب عن المقدر كان سائلا سال بان هذا التعميم
بل هو

لا يفيد الاختصاص بصفة الانعام ثابت في نفس الامر كما في الشكر ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال
ليس الامر كذلك بل انما تعرض الخ وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع
الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي ك فقد اندرج بتغير الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده
بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بما ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا
او شرعا ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن غير
الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم
الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي ايماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى
مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه لو قطع النظر عن غير الذات
كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم بذاته لان المعبودية وصف مقتضى
ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل او الفضائل لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان
يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به
سياتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتاخره اخرى فتجعله
فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه موخر في الاصل او مقدما فسواء اعتبر الحمد
موخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمدا لله تعالى يستقيم بيان
النكتة لعموم الجواب بانه في الاصل موخر كما نبهت عليه مما لا احتياج اليه ثم انه لم يرد باقتضاء المقام
ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى
الحمد هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضي اهتماما بشان الحمد واراد
بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم
الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع
فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الآية وقوله تعالى وله الحمد في
السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد
في هذه الآيات مع ان المقام مقام حمد والجواب منع ان المقام في الآي المذكورة مقام الحمد بل
مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في ك وهذا يقتضي تقديم الظرف
كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اختار ان ابن الحاجب ان الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف اي هو التحميد
على ان قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جي بما هو التحقيق فهم انه
اشار الى دفع ما يتوهم من ان تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا المقام ويويده تصريح صاحب
ك في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره
الكشاف

من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المقاً فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منفهم
مع تصريح صاحب ق بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضى
اعنى للمقام ان قلت فادحيما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمهما وستعرف النكتة
في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لا سيما من ان المخاطب بالجملة
القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرنا فيما سبق قلت
الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعانا ونظيره اياك نعبد قوله
بان فيه اى في الحمد لله بتقديم الحمد ايضا اى كما في تأخيره وهذا اعنى ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب بكلام
العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله تعالى بعد الدلالة
على اختصاص الحمد به وانه حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه
بما هو اهله وبهذا يظهر الخ اى بتصريح صاحب ق بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد لله تعالى يظهر ان قوله ض
ليس نفي الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس
يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظ قاعدة خلق الاعمال وكل منهما
يقبل تأويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشى فلا ترجيح لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه
نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس
بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان
الاخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عنوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق
بما ذكروا حملوا تعريف الجنس المذكور في ق على العهد الذهني الذي هو من نوعه كما هو الظ في المشبه
اعنى العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس
على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد
الذهني فاختصاص فرد ما ايض يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما له تع وانتفاؤه
عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن
معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي ثم الجواب ان صاحب ق كما يمنع كون الاستغراق
معنى اللام يمنع كونه مرادا في هذا اما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه
كما صرح به الشارح في ق يدل ايضا على ذلك ولانه حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في شرح م
العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير
من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المعنى المنع ز
الضمني او بان حملوا قول صاحب ق في قوله فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف

اللامى

اللامي في الحمد لا لطلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره قوله تعالى واولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين الخ فانه اراد
بمعنى التعريف ههنا احد صوره حيث ردده بين العهد وغيره وسيجيء تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره
من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام ق على ما ذكروا ان كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل المحشي في حاشيتهما
لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا الى اذ لو حمل على انهم عللوا
بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لتوهم حمل كلام ق على اثبات اللغة بالولى
وهو مستبعد من تلك الفحول على ان بعض كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال
بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ المعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في
كل مقام واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون
الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا منها ان سياق الاية لذلك لتلائم سابق الكلام ولاحقه على ان
الشارح رده في شرح ق على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع
بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا ما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى
مع انه يرد عليه ورود الظاهر ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام ههنا مسوقا لبيان ان مدلول
اللام بحسب الوضع للجنس دون الاستغراق كما يبنى عنه تذكر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى
هذا يتبين الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورده فان قلت من اين يفهم منع صاحب ق كون الحمد محمولا
في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت قبل من قوله وهو تعريف الجنس لان الاطلاق تعريف الجنس على
الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف
الجنس بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي وصاحب ق جار ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق
ههنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف
المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس
في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ايض مع انه لم يكمل دليله على نفي الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض
لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة
الاستغراق كنار على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كنار على علم القرينة
المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظ واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس
وعدم التعرض لانضمام الاستغراق ايض لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو هو الجنس
من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص الحمد دون ان نقول اختصاص الحامد

بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة ظاهرة على ارادة الاستغراق صح

اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو هو صح

بقي ههنا بحث ذكره جدّنا شمس الملة والدين العناري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس
لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب
الكشاف من لام سه على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفت واثبات الجنس
للمذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر عام النسبة
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي
ثبوت شيء منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي
في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا يعد الدلالة على اختصاص الحمد
وانه به حقيق الثبوتي فلا يبقى للاستغراق سواء حمل الثبوتي والاثباتي منافاة لمذهبه الا ان يقال
قوله باختصاص الثبوتي مبني على التاويل ولا تم ههنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التعليق فيه مناسب
لا دا بكتابه الا ترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرهما
الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم قوله بل على ان الحمد الخ كلمة على متعلق بخبر مبتداء محذوف اي بل هو مبني على كذا
والجملة عطف على جملة وبهذا يظهر وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من انه عطف بل على ان الخ على قوله
ان افعال العباد الخ يدل على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه ههنا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص
في الحمد لله لا مدخل له في هذا البيان ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة التعاقب
الى ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال واما انه مما دسه الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان
الجهة الاولى منتفية وان الجهة هي الثانية قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه
ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام بقرينة العدول مثلا الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة
عليه اما ان قدر الظرف بالفعل وفقا لتصريحهم بدلالة الاسمية التي خبرها فعلية نحو قوله نعم الله لشتهر
بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون
في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية
انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على انا لنا ان نقدر اسم الفاعل
ونمنع كونه للحدوث ونقول ويكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا نحو مالك
العبد امس وقد نص الشارح في اواخر الباب الثالث على ان زيدا في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل او حصل وهو منزلة الصريح فيما ذكرنا هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على
نعم الله نعم المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله لتفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله
على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه ايضا النصب دون الثبوتي لانها اذا اعتادت الشيء
الفته ولا شك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب

بلاغة

البلاغة بملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة
فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية دلالة فالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله لان الفعل انما يدل
على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب
عنه في الدلالة وان جاز نقصه عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا وهو ان المحققين بحثه
صرحوا بانه قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق كما سيجيء في احوال متعلقات
الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم
اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظاهر قوله وفيه نظر لان النائب
مناب الفعل الخ يريد ان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى الاستغراق
ففي العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا
كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية تأبى واللام وضع للاشارة
الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر
في الاستدلال فاتمامه بتغيير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه في التحقيق قوله وعند خفاء قرائن
الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا كان المعنى ان الجنس هو الشائع
في الاستعمال مطلقا اي سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا
يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة المجوزة وكونها كذا ر على علم واعلم ان مبنى الكلام
ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد حصر في المفصل فايدة اللام في التعريف
والتعريف في العهد والجنس فلا ينافيه ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند التحقيق ولا يقدح
فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس في نحو والله لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى
الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الكشاف من ان اللام في العموم بدليل استعماله
فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها قوله او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف الخ خلاصته ان الاستغراق
لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه
وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسبب في اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه
بالله سبحانه ثابت لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت في الاختيار احدهما ورد الاخر فان قلت
قد ضم الفاضل المحشي لهذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام
الشارح لا يخلو عن ذلك فلم اهدره قلت قد اشار الشارح فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الخ الى هذا القيام فلعله اكتفى
عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد
لذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند اليه هو اللام الجارة الاختصاصية وكذلك لا فائدة لتفاوت

الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا
من قدر كانوا عليه يفيحيا لا مرالقايح
نقلا خذا اذ لا يجوز الذى مررت جالس
اى مررت به وذهب الاخفش الى جوازه
مطلقا وقال الكسائى وجماعة من النحاة
ولا يجوز الا اذا اتسع فيه بان يحذف الجار
اولا ثم يجعل المجرور منصوبا كالمفعول به
ثم يحذف من ذلك المنصوب لانه يلزم لترك
الحذف دفعة كقوله نعم بما امرنا اى
امرناه والاصل امرنا به ولو كان المجرور
مما لا يتسع فيه لا يجوز حذفه نحو الذى
مررت فاما اكثر الاختلاف فى جواز حذف
المجرور وجاز ان يجعل احتياج الموصول اليه
مع وضوح الوجه الشايع سببا
العدول عنها فقوله ترك ان يجعل الخ
ممنوع لحر نسخه كه

حالا فى الجنس والاستغراق بقى ههنا بحثان الاول ان الدليل المروى عن صاحب ف الذى نقله الشارح بقوله
او على ان اللام لم يفرض اجمالا لتخلف الحكم عنه فى سورة العهد الخارجى مع انه من معانى اللام عنده كما صرح به
فى المفصل او نقال اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر
فاذا لم يكن ثمة عهد خارجى لا يقال هناك وضع اخر للمجموع بازاء المعهود لانا نقول فلا يتم بالدليل المذكور وحده
عدم كون اللام للجنس بل ينبغى ان يتعرض لعدم الوضع فى المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى
البيان قلت فكذا المقدمة المطوية فى التعليل الثانى التى اشرت اليه هناك البحث الثانى ان المفهوم من كلامهم ان
الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان فى مقام واحد بحسب اقتضاء ذلك الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حقيقة
من الهة معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود فى ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان
حمل على الاستغراق او العهد الذهنى فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة
الحقيقة من حيث الوجود فقام الحمد اما ان لا يكون من هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون امرا
مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان يترجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام
ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد
الجنس على خلاف مقتضى الظاهر رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى لطبيعة الحمد لازم وجوده
مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد قوله على ما انعم الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين
لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتى اقدم من الوصفى كما قيل قوله بتقديره
تقدير تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما فى الوجه الاول
فان حذف المبدل منه لا يجوز فى غير الاستثناء عند الجمهور كما صرح ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود
اعنى التوطية والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما فى الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان
كانا لطيفين فى انفسهما لكنه لا يلطف لبيان ما علم بالابهام منها وههنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل
اعنى علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد يجرد فى بعض
المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثانى ان يكون ما لم يعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف والثالث ان يكون
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العايد الى الموصوف كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية تدريه وايضا الاصل
الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثانى فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لمثل ما ذكر فى عدم جواز
حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة شعرية امكن من حكى بالضم مكانه
اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا فى القلب وقبوله عنه كما دل عليه تعريفه واما الحمد
على نفس النعم فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به ولذلك يتوهم
اختصاصه لشئ دون شئ مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول

اما على سبيل التمثيل تفصيلا واجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثانى الى الثانى
ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كما يعم من ان يكون حقيقة كما فى التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
وادعاء كما فى الاجمال وانما اقحم فى المختصر لفظ الابهام المراد به الاشعار دالا لو هم احاط تمام مطلق الشعور
والادراك ايماء الى اعتبار القصد فى الخواص والمزايا على تقرير عندهم فمؤدى ما فى الشرحين واحد وتوهم
المخالف وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص الانعام بشئ دون اخر واختصاص الحمد على
انعام دون اخر ولا يقدح فى تحقق التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات للاستحقاق بجميع الاوصاف
قوله المذكورة فافهم وقوله دون شئ معناه شيئا وشيئا اخر سيجئ تحقيقه فى بحث القصر ولتذهب نفس
السامع كل مذهب يمكن الظاهر ان يكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق
الحذف فيكون بيّن ايضا علة عدم التعرض للبعض واما جعلها علة مستقلة لم يرد عليه ان ذهاب نفس
السامع الى ما ذكر يحصل فى صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف بمجرد الاختصار هنا وكذا ان ينزل
منزلة اللازم يقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة لتفيد بواسطة خطابية المقام انتساب فعل
الانعام الى الله تعالى على وجه العموم فى افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد
الشارح هنا فتدبر قوله ثم اذ صرح ببعض النعم الخ شرع فى شرح قول المصنف وعلم الى قوله وفصل الخطاب مبنى اولا
على الاجمال ثم تنزل اجزاء على التفصيل حيث قال بقوله وعلم الخ ثم للترتيب فى الاخبار كما يقال بلغنى على ما
صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراد ثم اخبرك ان الذى صنعت امس اعجب او للتراخى فى الرتبة فان رتبة
تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمالا مطلقا وسيجئ فى مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد
بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره فى مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظ الاشارة فى الموضعين فيما بعد
ببعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المنزل لها ونعمة المعجزة المصدقة للمراد
وتلك النعم بعينها هى الاصول فلا يرد على هذا الوجه ان التصريح لم يقع فى غير البيان والمراد بالايماء الى كل واحد
منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه
مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام
للتعظيم ثم التكلف فى كون التصريح به وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تبيين الشارح اصالة تلك النعم
معاونتهم ليست كاصالة تلك النعم صريح فى خلافه قوله يتعاونون استئناف جوابا لسوال مقدر وهو ان يقال
ما يفعلون فى هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بنى نوعه والاول اوجه قوله ويتعارفوا ضمنا هو تعرف
على ان يعرف كل واحد صاحبه ما فى ضميره وكذا يحتاجون الى ذلك فى امر معادهم واخرتهم لان معرفة تعرفه وتعرف
صفاته وافعاله المتعلقة بالدنيا والعقبى لان تم الاعتقادات نظرية منتهية الى قضايا ضرورية والعبادة لا تحصل
الا بمعرفة انه كيف يعبد والانسان الواحد لا يستقل بتحصيل هذه الامور غالبا بل يحتاج الى مساعدة من بنى

ثم تنزل كلام المصنف على واحد بعد
واحد منتهيا الى الدعاء لمعاونة
الرسول ثم تغير الاسلوب فيه
تنبيها على ان اصالة معاونتهم ليست
كاصالة تلك النعم صح صح صح

نوعه فكان البيان اصل ما يحتاج في بقاء النوع في الدنيا اصل ما يحتاج اليه في تدبير امر الاخرة قوله
وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه
من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحتياجها الى ادوات يتعسر حضورها في جميع الاوقات
وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله وهو
المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه
او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون
فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم ان هذا الاجماع شروع في بيان
اصله بنعمة القوانين ونعمة البعثة والمعجزات المشتمل عليه ليتبين المناسبة بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر
في الحمد فينتفي الجميع عليه قيل ضمير عليه راجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط قوله
لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال لا يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما
باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لابد لهما حيث لم يقل لهم وقيل في الافراد لملاحظة
تقييد المعاملة بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا او ان كان مضافا الى
نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغايرة
قوله بل لابد لهما من قوانين كلية اي لا فراق منهما من قولهم بد يبد بدا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد
اي تفرق او لا عوض عنهما من البدود هو العوض ثم الجار والمجرور اعني لهما متعلق بالمنفي اعني بد على
قول البغداديين حيث اجازوا لا طالع جبلا بترك تنوين اسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه
في الاعراب وخرجوا عن ذلك قوله عم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله
تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على
الفتح كما في نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا اي لابد ثابت لهما وقوله من قوانين خبر مبتداء محذوف اي
البدا المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز
ان يكون من قوانين متعلق بما دل عليه لابد اي لابد من قوانين وقد اشار الشريف في اخر بيان المفتاح
الى ان الظرف في مثله خبر لا جنب قال في قوله لا ملقى لاشاربه ولان الاشاربه ليس معمولا لا ملقى والا لوجب
نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر له فتامل وقس على ما ذكرنا نظاير هذا التركيب قوله ونعمة المعجزات المعجزة امر
خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهي كما تسمى معجزة باعتبار اعجازه
تسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة
فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح يفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشأتين
ولانه باق على وجه كل زمان وانه مهيمن على الكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي عم

ما ذكر في الصلوة صح

الشبهية

قوله

على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب
اشارة الى المعجزة قوله من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان
البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لكل شيء فبراعة
الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق
سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفن
المشروع فيما يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك البيان
المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا القدر يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان
عطف الخاص على العام يشتمل امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والتنبيه على
جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكر الشارح في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما
يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص
بعد العام مشعرا بجلالة نعمة البيان باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرتفع عن الدخول تحت
العام قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان
بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان
جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مؤول بان مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول
ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا والضمير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار
على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب
لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هما من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاختصار عليه
وقع على كلا المفعولين وان علم نزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض
من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على
ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي
نحو كما سبق مثله دعوى الشارح ان المراد ما لم يكن نعلم باجتهادنا وقوانا قوله رعاية للسجع قيل عليه يحتمل
رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب اخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب
الذي قدم عليه وعلم على انه فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول قوله خير من نطق انما اختار
خير من نطق على ساير الصفات المادحة له عم لتناسب ما ذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق
على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق
عن الهوى قوله الشارع المقنن للقوانين اشار بتوصيف الشارع بما ذكر الى ان سبب الدعاء له وايضا
لما كان عم واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له

لا ولكل شيء

[illegible]

فقيل لا يخفى ان المقصود بيان النكتة
هو الامر الاول فكل واحد من الرعاية
والتنبيه علة له والقول بان العلة
الاولى راجعة الى الامر الاول
والثانية الى الثاني وهم اذ لا يخفى
ان نفس العطف لا دخل له في شيء
من البراعة والتنبيه وفيه نظر

مع ان الذوق السليم شاهد صدق
بان العبارة ح ما لم نعلم على صيغة مجهول
الغايب

بل الناس على الله تعالى قوله على ما فسره في قسم ايماء الى ان هاهنا معنى آخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب
ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء ع وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان
النبي ع هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول
هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة فتامل وهذا مبني
على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور ذكره صاحب تيسير وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزيد
على عدد الكتب فتامل قوله لفظا او في آخر اما دلالته على انه ليس من عند نفسه لفظا واما دلالته على انه من عند
ربه فبملاحظة ايتاء الحكمة لا يتضح الامر الله تعالى فكانه قوله وترك الفاء مع لانه هذا الفصل لا ريح الانه
مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا للسابقة قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام
للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة
عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ذكر الدليل لان المراد به هاهنا اما الكتب المنزلة على الرسل فانه من ذلك والقول
بالاعجاز في غير القرآن هاهنا غير ذكر لتصحيحهم بان ما في الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما بعدها وشبهها
فالامر اظهر قوله فصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب
المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من التامة تبيين من يخاطب به ولا يلتبس عليه
اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا بد في الافهام فالبين هاهنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه واما
الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات
ما لا يتبين لمخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام
ما عدا كيفيتها فاكثر الكلام ولا يرتب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين في العلم
يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فالذي يخاطب الباقي
بيان يفهم ما خوطب به وهم يكشفونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول ع وهو يتبينها والله اعلم
قوله او بمعنى فاصل الخ بل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز والتبيين ووصف الخطاب به على طريق
المبالغة كانه رجل عدل انسب لما عليه ائمة المعاني لما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قول امام ابنا ل واد بارد فيه
لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذي هو الخطاب لم فلا يحسن جعل تلك النسبة
مجازا عقليا وما يستفاد من الشيخ في نسبة المصدر الى ما يقدمه ما هو له فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت الجائر
عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل التنبيه على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في
جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانحاء اليه واما اذا قلت الجائر سلطان عدل فانما التجوز في نسبة العدل
الى السلطان على طريق المبالغة عن اللطف ثم ابقاء الفصل على حقيقته مع ان الاول تركيب تحرزنا عنه ليس بعيدا قوله
اصله اهل فابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع

آخر حتى يقاس عليه واما قبلها همزة فمتفق عليه كما اصل ماء ويدل مياه واما قلب الهمزة الفا فشايع قوله بدليل اهيل
وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان
اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص
استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة
الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف
ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم نوع تصغير التحقير كما صرحوا به قوله خص استعماله في الاشراف ومن له
خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر واما لها
والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا
التخصيص الاول توفيقا للملائمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق يتطرق
الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف ضعيف نقص قوي فارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا
النقص قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الشافية بان اطهار جمع طهر
بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان
جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر كنمر وانمار واما المثل المشهور
امنع اخيارها ابناؤها اي الذين حموا عن هذا الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري المثل ان جابها
بانيها الا ان يكون هذا من قبيل النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر
بحسب المعنى لانه جمع صيغة فلا مخالفة بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال
صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام ع ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال
في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل
الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول ع وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او رآه الرسول
والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية كما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد هاهنا
كل مسلم قد صحب النبي ع ولو ساعة اما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فتعرف بمجرده
هذا فعلى كان اهل الرواية عند وفاته ع مائة الف واربعة عشر الفا قوله جمع خير بالتشديد اي صورة او
تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا
اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا
ومعنى لافعل التعجب عن المتصرف فيه كما تقرر في النحو قوله اما مهما يكن من شيء مهما مبتداء قال في مغني اللبيب
ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او
مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفائدته

زيادة البيان والتعميم لان من زائدة وشيء ما على يكن لبقاء المبتدا بلا عايد اذ التقدير مع الاستغناء وتكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابى على والاول هو الاوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبنى على ان يكون سكا ويجيء بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراده بيان المعنى البحت وتصويره بما يفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان فى الاصل كذلك بل الاصل ان يكن فى الدنيا شيء فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون فى الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور فى شرح الرضى قوله بعد الحمد والثناء ينبغى ان يريد بالثناء الثناء على الرسول ثم بذكر الصفات المادحة فى ضمن الصلوة والا كان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما فى المختصر قوله موضع اسم هو المبتدا يريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه كما صرح به صاحب الكشاف فى قوله تعالى مهما تأتنا به وقال الكوفى تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو على والسهيلى وابن مسعود انها تأتى حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور فى كتب النحو اعلم ان ظاهر ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدا وفعل الشرط مخالف لما ذكره فى احوال متعلقات الفعل فى تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال ثم اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم بحذوف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه بنا وكلا مسلكى المذهبين بقى ههنا بحث اخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه ايضا قوله فى المختصر والقائل فيه لنيابته عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصد الاصلى من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التأليف بعد الحمد لازم لوقوع شيء بالا ان التأليف لازم لوقوع شيء بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصد المذكور انما يلايم تعميم الشرط والملاقة لا تخصيصه وتقييده فتامل قوله لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لاما كلى لا يحذف عن جوابها الا لضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلى فى اما يحقق فرعيتها لان فى الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال لزومها لاما ابلغ اكثرية لزومها للشرط قوله لصوق الاسم اللازم للمبتدا اللزوم ما ولى بالالزام اى الزموها لصوق الاسم اذ لو ابقى على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعنى الفضاء لان اللزوم صفة للصوق والفضاء من تعت حقه اى بمنه صفة الفاعل فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشروط لحذفها فى المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان الاسم

للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم يكن ذلك لتعجيه لما جعل لصوق الاسم اى وقوعه بعدها بلا فصل بلا منه او ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذى ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر فى اللازم المعنى الثانى على طريقة الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم واجاب الشارح فى الحواشى بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لصق بها تقديرا واما الفاضل الرضى فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذ الا الظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن المالك لانهما يختصان بالماضى وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض الخ ان قلت فاين ذلك الفعل فى قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه قوله قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره فيه ايماء الى انه اوقع فى الاستدلال لا يحتاج الى الاستثناء المقدم وضعا كغيره من الادوات قوله والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية لجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع فى اليوم لا يكون واقعا فى الامس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف ههنا كما هو مقدر عطف على المضاف السابق اعنى علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه كما قيل فى المثل السائر ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى كل بيضاء اذ لو لم يقدر ذلك لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وذا عنده لا يجوز وانما قلنا لم يرد ذلك لان توحيد المضمر فيه يعرف لا يلايمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة بان يكون البلاغة على اللغتين المخصوصتين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعانى والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام فى ضمير توابعها وان يكون الاضافة فى المعطوف عليه بيانية وفى المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح فى اخر المقدمة ان علم الفصيح علم البلاغة والتوجيه الخالى عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعانى والبيان كما يفهم من قول الشارح فى اخر المقدمة وسموا علم المعانى والبيان علم البلاغة لكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما

تقديره وهاشم

شمه از

يكفي في ايراد ما تميز به وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس العروض
في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع فيها قسما برأسه بل جعله ذيلا
لعلمي البلاغة وكذا السكاك لم يعده الا قسما برأسه وجعل فن الفصل للذين هما الغاية القصوى من العلوم
الادبية في قرآن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلثة من اجلى العلوم معللا بان كشف الاستار
عن وجوه الاعجاز نهاية مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو
ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لا تم دخل البديع في معرفة دقائق اللغة العربية
بل النحو الحرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المصنف
اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم
ورعاية متميزة ايضا فجعل علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخيرين ان البديع لما كان تابعا
للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على ذلك الكل الا انه لم يجعل اجل
جميع العلوم اذ التعليل يحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا يحصر معرفة دقائق العربية في هذا الفن
يقتضي اصليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة قوله
بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة
على المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافة
سوى الى ضمير المضاف مانع عن هذا الدخول قلت الظاهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على ما ذهب الشيخ
عبد القاهر وابن السراج والجزولي وابي علي حيث ذهبوا الى الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق
فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية
بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة مخصوصة بمعناها ولهذا شرط
المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وان امكن الان يحمل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة
المطلقة فالاولى المطابقة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجب في هذا المعنى قوله وجعل من هذه الثلثة
وفي بعض النسخ وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلثة قوله اذ به يعرف دقائق العربية
اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد
هذا الايهام تفخيم شأنه قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما
لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق
انتهى فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق كخيار الخيار وصفوة الصفوة ولا شك ان دقائق الدقائق
عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات
التي هي ادق ولما كانت ادقية العلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة

وتوابعها

٢٥

وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة وهي منشأ التفريع
وقضية رهي ان دقائق العربية ادق الدقائق قوله وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى
العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور
ثم ان المص قدم في بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها واخر في الشرح
دليل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقائق
العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود قوله في نظم القرآن حال عن وجوه الاعجاز
لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من
قبيل قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشيته للشاور عند الكلام على هذه الاية حنيفا حال من
المضاف اليه للاتفاق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورأيت هندا اذ رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا
في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم
حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف لا نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الخ الى بطلان القول الاول
اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزء او كجزء معنى بل يلزم
تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث
قال ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا
قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه مجاز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل فيه ان
اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع واسلبه عنه يفيد مع التصديق المذكور سبب
نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه
لمي ولا شك ان اللمي لكونه ابدا يفيد معرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه
كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة
بالبرهان الاني حاصلا من علم الكلام فلا عبارة في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت
اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة
من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه
فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى قوله لمقتفي اثره اي يتبع النبي عم في طريقته او يتبع طريقة
النبي عم وقوله فيفا نصب عطفا على المقتفي اثره او رفع اي ثم يقال قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من
اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا
لا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة تحكم فيها على القرآن بخصوصه

بعوض ذاتي بل اقصى ما يثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرفه
بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات
مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو ادعى ان معلومها في انفسها من اجل المعلومات كان كلاما آخر
لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف
التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بها له اشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع
قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقدان الذوق الفطري الا بمعرفة مسائل هذا العلم
فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا الاستدعى كون معلومه الخ تم والحصر المستفاد من قوله
وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ثم ايضا ادخله موضوع المسائل اما بوثاقة دلائلها او بتعلقها
بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا
العلم لا المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام حينئذ ايضا قوله جلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر
المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كما مر جوابه على ان افادة اضافة
المصدر للحصر ليس بكلي وسيجيء الكلام عليه ان شاء الله تعالى فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره الخ يريد ان كلام
المصنف مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم — الفن
لان المراد بكشف الاستار عن وجه الاعجاز في نظم القرآن معرفة معجزة كما صرح به الشارح والسكاكي حصره
في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد
الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير
الثاني ان المصنف اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني
وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاول فان
فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا منافاة بينهما
فاعرف الا ترى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام
كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه
قوله ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك
لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في تذنيب الباب السابع بان لو وصلية يفيد — الشارح
كون ضد الشرط المذكور اولى بالمذكور الحكم للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان
غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها معمون الكلام السابق
منها انحصار سبب الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاخفى على تقدير علم توسط الذوق

المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بل تحلل الذوق اولى كما لا يخفى قوله وتناسب الى هذا اي الى ان وجه
الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف
اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتدأ
في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل
منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول
على ما ذكر من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد
من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف والكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكم
وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما في المفتاح فالبعدية على الاول زمانية
اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية شرفية ثم ان قوله اكشف روي مرفوعا ومنصوبا وجه
الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول الخ اختلالا وفي المنقول اشكالا
اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على المراد بمراد الله — المراد
تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف
للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
باقرأ اي اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان متعلقا بمعنى
النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرأ لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا
يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان
المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما
اكشف وكل منهما ينافي الحصر الكشف في العلمين وليس المدعي اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو
المبين في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام على
ظاهره لا يثبت منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين ايضا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء — يلزم
العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد اكشف عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح وان لم يكن
كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح تقرير هذا الكلام على قوله
تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على
المعطوف عليه فيما اذا عطف مفرد على مفرد فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال
بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قرب القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى ليغفر لك
والعطف في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد — والمقيد
بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد

تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيل بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان
صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله تصعدًا الى ما يزيد عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحسب
يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصاص له فيحصل كمال التفضيل وهو
المعنى الاوضح في الافاعل في صفاته تعم اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله
قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعم حكاية عن يوسف ع رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي ع لان اصوم
يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثل الكرم من ان يحصى واعظم من ان يضبط العلم فمعنى الاكثف
في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدان فيه الى كماله قوله لا يمكن الخ نعم
تصديق للخبر السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف من وجوه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال
هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لمهارته في العلمين فقال لا يمكن
ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره ما دون منها وما لم يدون سواء كانت تلك
الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله الشامل
فالحصر في قوله الا تحت علم الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد المعنى لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم
تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقريب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل
منشأ السوال المقدر مجموع ما ذكره من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب
تعرف ذلك بحسب السليقة فتقديره هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء بالكسب او دونه ان يدرك وجه
الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة او سليقته فيجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا
والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة يعرفون القواعد
المعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الا [السليقة] [صطلاحات]
وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب
الصناعة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة فان ترددت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا
العلم مضافا الى لطايف هذا العلم اي اللطايف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه
الثاني يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الخ حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هلا
زعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل
منشأ السوال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقي ههنا بحثان الاول ان المفهوم
من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع
لان الذي يعرف بهذا العلم هو ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف ان
القرآن معجز بل لا بد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقق الاعجاز متحقق في القرآن والامور التي

وهو ان ذلك السفر من العلمين هو لا الامكن اصلا فجواب سوال نشا من كلام السابق ثم

يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال
القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي لا تعرف بهذا العلم الثاني انه اذا اعتبر في الخواص
الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه
بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل محل تامل قوله وتنبيه بوجوه الاعجاز في النفس الخ الاستعارة بالكناية
عند المص ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه به ووجه التشبيه واداته سوى
المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس
والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو
العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المراد بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شيء يلايم
المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه
مجاز مرسل كما في قوله ع اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز مرسل
عن النعمة قيل ذكر الاسناد على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو
العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل اذ
الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر
من البيان يكفي ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح
المص وما يتفرع على ذلك من الابحاث فيجي في البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي قوله واثبات الاسناد
لها استعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح قوله القرآن فعلان بمعنى المفعول الخ يقال قرات الشيء
قرآنا جمعته وقرات الكتاب قراءة تلوته قيل القرآن اسم لما يقرا كالقربان لما يتقرب به الى الله
ثم قيل هو في الاصل مصدر استعمل في المفعول اما مهموز من القرء بمعنى الجمع سمي به اما لانه يجمع
الكمالات او لانه يجمع الحقايق والاحكام واما غير مهموز من قرب الماء للخواص جمعه او من القرى
بمعنى الضيافة والقرآن مادبة الله للمؤمنين وقيل نعال من المقارنة لما قورن فيه اللفظ الفصيح بالمعنى
الصحيح ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول المقروء ثم نقل الى
المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا ع ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري
ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي ع بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له
ذكر ما يعينه ويكفي فيه تعيينه العهد في الكلام والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد
تعريف ماهية القرآن حتى يجب ان يطرد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما
في شرح [السادات] ونظرنا تاليف كلماته الخ النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات
والجمل مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل بل الالفاظ المرتبة المسوقة

المعتبرة ولانها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوى ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على معنى التركيب
المفيد الصلى المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه العقل فى الصحاح ليكن
عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وكلمة بحسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهى ساكنة
وربما يسكن فى ضرورة الشعر على الوجه الاول قوله فلهذا اختار النظم على اللفظ اى لكون جانبى اللفظ والمعنى ملحوظين
فى النظم وفى الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احترازا عن سوء الادب اذ المعنى الاصلى للفظ هو الرمى
والاسقاط وتاليف الشعر ليس بمعنى اصلى للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه بمعنى الكلام للفظ قوله
ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان تشبه الكلمات
فى النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات فى النظم ترتيب الدرر
فى السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون
قوله لطيفة وصفا مفيدا واما فى الاستعارة مطلقا فى افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على
ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة بيانا لوجه
اللطافة لا اشارة الى فائدة زائدة كما فى الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما فى الاول قوله
تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف اى جعله فى غمده اى غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن
المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة بيان لما الخ فان قلت القسم الثالث ليس كتابا بل بعض
منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل عند ما اعنى اعظم من جملة
ما صنف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو ما يصدق عليه بعض
ويرشدك اليه قولهم الكتاب الاول فى الممكنات الكتاب الثانى فى الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل
عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقى اعنى الكل والمعنى المجازى اعنى البعض قوله من اعظم لان
المشهورة وان كان فيه دلالة على ان مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون
نفعا فى المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار اخر من جهة الترتيب فيه اشعار
بان الانتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى
الطريقة والطرف كما سيأتى قوله فلكل مسئلة مراتب الخ دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شى فى مرتبته واذا
كان الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث
احسن منها ترتيبا لجواز ان تقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصها
اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى الكتب الاخر قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى
بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما فى عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة فى المفعول
تقوية لعمله كما قاله الرضى ثم كون كتب الشيخ مصدقا لما ذكره سواء كان هذا المقال فى قوله ان شئت

وكان القسم الثالث عطف على
محول لما وهو فى قوله من مفتاح
العلوم للتبعيض وابتدائية
حال من ضمير اعظم واثباته محل
حال من اسم كان لما قيل من ان
عمل الفعل ابا ه ودينه نوع اشعار
باعظميته لكونه من تصنيف
هذا الفاضل ففيه تفخيم للسكاكى

ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر والى كون القسم الثالث
احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشى بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتفهيم بان لا ترتيب
فى كتب الشيخ حيث شبهها بعقود القطع فتناثرت الالئه قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى
بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كثير معنى فلهذا لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب
الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد
والجواب ان هذا بالقياس الى باقى الكتب المشهورة متعلق بمحذوف يفسره جمعا الفائدة العامة فى حذف الشى
ثم تفسيره زيادة تمكنه فى القلب لان الشى اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله ما اول بان مع الفعل
فان قلت لم خص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف مصدرى
اعرف فى ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انه اسم بمعنى عائدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية
فانها تختص بالفعل الذى يتفرع المصدر عليه فى العمل وان كان متاصلا عليه فى الاشتقاق قوله وهو
موصول الموصول اسمى وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد كالذى واخواته وصلته جملة خبرية وحرفى وهو
ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدرتين واختلف فى لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون
على جواز كونها امرا او نهيا قال الفاضل الرضى والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية
ان تكون مع الفعل فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهى الموصولين بان
المصدرية انما يأولان بمصدر ما جوزه من المادة التى يدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان
لا يقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهى عنه وانما كان الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامر
فى الموصولية بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصول
بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان المصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها لانه
هذا ثم ان فى نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو
سقيا ورعيا وهذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز ان يعود اليه بحرفيته كما سبق ثم كون الصلة مبينة
للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشى واحد مرتب الاجزاء فالترتيب
معتبر بين الموصول والصلة كلا او بعضا بحيث لا يجوز تقديم كل الصلة عليه ولا جزءه لا بين اجزاء
الصلة فيجوز تقديم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين العامل والموصول والحرفى
فلا يجوز اعجبنى ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده فى تاويل المصدر فيطلب ايضا لما يتضمن المصدر وكذا
اعجبنى ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على
الشى متقدم على ذلك الشى قوله كتقدم جزء من الشى المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم

في المعروض على الشئ المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله
وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي خبره بعد طايفة من اجزائه على ما في الاجزاء لزم تقدمه
على ما يتقدم عليه فيلزم تقدم ذلك الجزء على نفسه اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا
كذلك كما تحققت ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشئ على نفسه فتوصيف الشئ بالمرتب الاجزاء بيان
للواقع واشارة الى منشأ لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله اذا كان
ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى الفعل ومعنا
احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان
كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاق الاسم الاغلب
على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما
رافة وجه الاستدلال بالاية الثانية ان المقصود بالنهي حال الرجم بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرجم وهذا
المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليها واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف
اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا للسؤال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل عليهما
الحد الذي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشأ السؤال
مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي متقدما عليه كما ذكره صاحب الفوايد اي بلغ السعي كاينا معه وفيه
ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حدا ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما
في السعي لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم
واما ما اورد على هذا القايل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم
القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا
فائدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي
ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي المسعي وهو الجبل المقصود
اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله
فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف فالفرق
ذلك لان سبب عدم جواز التقديم على ما ذكروا تاول المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون
المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب لما ذكره قوله والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل
في الاية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على
ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لما يليق كالسعي في المصالح مع ابيه في حياته مستفاد من مقصود
والحذف ثم التفسير لدلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد بلغ على ما ذكر

على ذلك اللفظ نخ

قوله هذا مبتدا خبره محذوف اي هذا ما ذكره جمهور النحاة وقد صرح به صاحب الكشاف في مفصله قال الفاضل الرضي بعد ما بين قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر عليه بما نقل الشارح هنا ما هكذا قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معمول المصدر

في بغي اللبيب محرزا الصحبة على ان يكون مرادف عنده بلا ملاحظة المعنى المعلق في المدخول نحو فلان يتبغى مع
السلطان اي يتبغى عند السلطان ولم يرد ان التبغي صادر من السلطان ايضا اذ حينئذ لا يرد ذلك المحذور الذي ذكر
في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بحاله بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان حد السعي
كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله
مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لتحقيقه صورة ان والتوسع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة الموصول
مطلقا ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقدم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا
تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه امتناع في العربية وان كان مرجوحا
فاذا نجد ظرفا مقدما على المصدر فان راينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا والا
حملناه على وجه اخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا
بمحذوف تفسيره وجها اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع قوله وليس كل ما اول الخ دفع لما يقال من ان
التقدير ضروري لان المصدر مأول بان مع الفعل وان اذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في
خبرها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بانه ليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ
الا ترى ان المأول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ
المناسب ان يكون المأول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ فيما اول به لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجل
ان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله
مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل به ما هو ابعد عن العمل كقولك اسم الاشارة في قوله تعم
فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان
والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشئ فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان
والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور
لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول بواسطة الحرف
اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف
ولم يقل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف
النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول
الضمير كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها
ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف
جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل الان فان قلت كان المناسب
ان يقدم هذا الجواب عن الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه

[illegible]

نا عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه عنا وقد يجعل قوله مع ان الظرف الخ اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت معرفة بها وليس لشى اذ لا تقريب ح لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل له مبناه لزوم تقديم جزء من الشى المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع قايما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل اى اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر له اى اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها قوله وهو الزايد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا للفائدة لا لكون بحيث يكون الزايد متعينا كما في قوله فاورثني تكلم صداع الراس والعلقا فان الراس زايدا والعلو اذ الصداع معنى صداع الراس والتطويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله السفي قولها كذبا مينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زايد تفسيرهما بالزايد ليس بمناسب ظاهرا لما سبق اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سابقه بمعنى الزايد كما يشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظ وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه قوله وسيجى الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكر هنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المودى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره هنا احص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا في محل حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محل خصوصيته لا ذوات خبير بان المراد بالزايد في الحشو ايض وهو الزايد على اصل المراد هو المعتبر في الفن فتامل قوله بنوع اى بصعب ر في تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعنى التعقيد من المبنى للمفعول قوله قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او من خبره وكذا مفتقرا لكونهما حالين مترادفين ويحتمل ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تفسير القسم الثالث وعكس في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مولفه مختصر وتلخيص وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفت مختصرا انما

المعنوى

والعلو

ثم ذكر من البين وقيل مع ان الظرف منزلة من الشى منزلة نفسه لم يمكن ان يجعل اشارة الى ما ذكر لانه لما ثبت تنزل الظرف من الشى منزلة نفسه فكانه لا يذكر الا الظروف فلا ضير في ذكره مقدما على الفاعل فتامل منه رحمه

منسبا

اخبار

اختار الفت على اختصرت مع ان مولفه اختصار اشعارا بانه ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكى بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه قوله ويتضمن ما فيه جعل القسم الثالث لم تركنا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعانى والتضمن باعتبار انه اى باعتبار اشتماله على الامثلة والشواهد ايض ثم ان المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلمى العروض والقوافى ونحو المطاعن في القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان كما نبه عليه كلام السكاكى عند شروعه في هذه المباحث قوله وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى به وربطه الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المال فمعنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتايج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميرى ينطبق على جزئياته استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظ تلك القضية الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا الخ يلايم التوجيه الاول ولا بعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان شبه الفروع التى هى النتايج بجزئيات الكلى في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كليها ثم ينطبق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التى فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القى الى المنكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى ويقال هذه عربية مولدة الخ والظ ان قوله هذه عربية مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذلك تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول في ذكره في المعرب ان الوكادة بمعنى التوكيد ليس بثبت وهنا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قايم اى ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قايم او يصدق [illegible] مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اى الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى تم وان كان موكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثانى ونمنع لزوم تحصيل الحاصل الخ بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القى الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور

وفي لفظ التمهن اشعار بان تحقيره انه من القسم الثالث لان المعانى المطابقة فيه معان ضمنية لهما المختصر لحمه

يعلق به

فتامل قوله وهى اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل وكلام
البلغا كما صرح بقوله لكونها من التنزيل ثم نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم فى الشواهد
ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج
عرضى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونا متباينين او لو اشترط فى كل منهما ان لا يقصد بها الغرض المقصود
من الاخرى مع ما قصد منه يتحقق التباين الكلى فى الصدق ايضا لكن يكون الجزء الذى قصد به الايضاح والاثبات
معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئى وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله تذكر لكنا
الصلوح لان تذكر لكن يكون الشواهد اخص لم ايضا ولذلك قال وربما لكن تلك الارادة بعيدة يبقى فى قوله واما
كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج اذ لو اراد انه خارج عن مفهومى الامثلة والشواهد
فلا دخل له فى الاخصية فهو مم وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد عدم دخلها فى الاخصية لان هذين
المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتهما الا ترى انه لو قيل الماشى الضاحك اخص من الماشى اذ قد اعتبر
فى الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل له فى الخصوص فتدبر قوله ولم آل
عطف على الف ويجوز ان يكون حالا من فاعله قوله من الالو هو التقصير يجوز ان يكون لم آل فى كلام المص على
معناه الحقيقى اى لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما فى المتعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف
المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اى لم آل مجتهدا
او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير فى الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما فى تحقيقه قال الاستاد ولا
يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل لانه يجب ان يكون فى المعنى فاعلا او مفعولا وهو لا يصلح لشئ منهما وفيه
نظر لانهم صرحوا به ويكون جهدا فاعلا فى المعنى اى لم اقصر الاجتهاد فى تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل
المسند الى المميز فى الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه فى الاشتقاق مخالفا له فى التعدى
كما اشار اليه السكاكى فى قوله معنى طاب زيد نفسا ... عمرو ... قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
فان عيونا فاعل للتفجر اللازم للتفجير اذ الفعل المذكور اعنى لم اقصر انما يلاقى فى الاشتقاق للتقصير الذى بمعناه
الالو لا لنفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هنا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون
جهدا مفعولا اى لم اترك جهدا ونقل عن ابى البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون
جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المص على هذه الوجوه بناء ان تعديته
الى المفعولين بتضمينه معنى المنع فى غاية الشيوع فكانه رجح المجاز المشهور قوله وحذف ههنا مفعوله الاول
الانسب ان يقول وترك كما ستطلع عليه فى اول الباب الثالث ثم المفعول الاول اما كاف الخطاب اى لا
امنعكم او الامر العام اى لا امنع احدا ما قوله فى تحقيقه اى المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث
بل هو اقرب فتامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف او نصب على

ان شاء الله تعالى

المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اى هذه اضافة المصدر الى آخره او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة
المصدر الخ او اراد المص ترتيب السكاكى مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم قدم اضافته الى الفاعل على اضافته
الى المفعول لما تقرر فى كتب النحو من ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعنى
ربته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كلمها مفعولا له للفعل الثانى كما هو الظاهر لكونهما فى المعنى
واحدا اذ المراد بقوله تقريبا لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى فلو جعلهما مفعولين لمجموع
الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى قوله ولو لم يأول الفعل المنفى الى قوله بل الامر اخر قيل فى العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل
المنفى ابالغ فهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به فى شرح المفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يأول
لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما
هى بالنسبة الى المعنى اللغوى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول الخ خفى اذ قد ذكر الشارح نفسه
فى شرح المفتاح وغيره ذلك من كتبه الشريفة ان القيد فى مثل ذلك يتوجه الى النفى فيجوز ان يحمل هذا الكلام
عليه مع عدم التأويل بالمثبت كما فى لم استمه اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر فى كتب النحو ان المفعول
لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل
المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفى ههنا بالمثبت كتركت او نفيت او ما يؤدى
مؤداهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب
والانتفاء ليس فعلا له فتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفى عليه ثانيا ولزم المحذور المذكور
وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح فى شرح
المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار فى كل مقام يتوجه القيد فيه الى النفى
فالتحقيق الذى لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفى لا يكون صالحا لان يقيد بشئ لتضمنه للحظ
المقيد من حيث كونه موصوفا مقيدة بهذا القيد وقد صرح الشارح فى بحث الاستعارة التبعية بان الحروف
لا تصلح للموصوفية باجماع ائمة النحو والبيان صرح ابن كمال على ان مجرد حرف النفى ضعيف لا يعمل فى المفعول
له ولا فى الظرف وعند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام فى الباب الثالث من
المغنى فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل
بتركت لا يجدى نفعا لان مقتضاه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح من الشيخ
فى بحث العطف على المسند اليه وجه الاندفاع ان توجه النفى والاثبات الى القيد الزائد وعكسه
امران مفوضان الى المقام غير انه لم ابالغ اذا لم يأول بالفعل المثبت تعين توجه النفى الى القيد
لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء
سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذى ذكره الشارح بالنظر بان المبادر الشائع والا فالنفى قد يكون

راجعًا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اى لا شفاعة ولا طاعة
وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد واثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا
وهم يعلمون اى لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وبطلانه
فظهر لك مما قررناه ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يشتمل على معان ثلثة وهذا ما ذكره الشارح في شرح
قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد الخ هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد
اولا ثم النفي ولا خفاء في كلية هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان
لم يقع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبر لم يقع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى
الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي
يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصبا على المصدرية باقيا
على معناه اي يخص حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مسئلة اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظ
ان النسخ اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأينا
لكان تاكيدا فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيصرح به الشارح في بحث المسئلة فلو اريد بالاجتماع
الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل
من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت في المؤدى سواء رجع النفي الى القيد ام الى
المقيد فتدبر قوله لمنافرة الكلم الافراط التجاوز عن الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرط قوله
ولو كان تابثا وتعريضا فالتلويح كما ذكر الشارح في البيان نقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيئا يدل به
على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود
ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث
قال فانه للاختصار مفتقر الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هنالك قوله الى ذلك المذكور
من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك
مع افراده وتذكيره قوله ولقد اعجب اي اتى بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح
حيث نسب الزيادة الى قصايد بصر شان الزوايد انه يحذف قوله وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم
اجزائه اذ لا مقتضي للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه
انا اسال الله تعالى لا غيري لان ما الفت لا يصلح لان يلتفت اليه غيري فضلا من ان يسال النفع به
فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اي انا اسال لا معاندي ولا حسادي من علماء
الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت
اليه غير مناسب لما اسلف من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس ههنا

من يعتقد تركه معارضيه وحساده له في السوال حتى يحتاج الى التخصيص وبوجه جهة الحسن وذلك
انه ظ قوله ولا للتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة
من الله اذ من يرجو ان يثمر عمله ولا يعبث سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد
على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسال الله ان لا انتفاع به قوله فكان قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو
للحال ان يكون الجملة قيدا لجميع الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فلانه لو اتى بالجملة الاسمية ولو اتى بالفعلية
لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة ولقصد الاستمرار التجددي في المعطوف
غير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان ما له ما جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فلا حاجة
الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسال الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف اقرب
فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف في العدول الى الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو
للاعتراض لانا نقول وقوعه في اخر الكلام مذهب ضعيف فان قيل لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص
والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون
الخبر دون وصفه الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب وبين يشرب الزاهد قلت قوله انا اسال
الله انشاء للسوال لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان
حال المعبر بل في بيان احواله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسوال قوله حال من ان ينفع اي
من المجموع والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا من فضله فالحال مبني لهيئة المفعول والعامل فيها
اسال وليس فيه تقديم ما في حيز ان المصدرية عليه قوله اي محسبي وكافي يريد ان الحسب بمعنى المحسب
وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي اما الكفاية في جميع المهمات حتى
في اجابة هذا السول وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكره العلامة في الكشاف
ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة ليتلائم الكلام قوله فعلى هذا كان
الانسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه الاستينافية المؤكدة بان كلمة قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان
النفس لامارة بالسوء المعلل الذي هو سوال النفع منه تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره
اي في قسم النحو المحوج الى النقل مخالفة ما ذكره للمشهور من ان المخصوص اما مبتداء والجملة خبر له
مقدم عليه او خبر مبتداء محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار الى قوله لكنه في الحقيقة
من عطف الانشاء على الاخبار تقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوايل بحث الاستعارة من شرح
المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار ركنا لا يصح ههنا او لا يحسن وانما يصح
او يحسن اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة الخ ومثل هذا التركيب
كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليسا بخبرين

بل هاله مستدراك لكنها وايقاعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن
المقدر عين المذكور كما يقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون صنيه غناء
لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل ومن على هذا ما قد يجاب عنه اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه
يجوز ان يعتبر عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح
في مباحث الفصل والوصل بان المص والسكاكي لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب
الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا وها يكون وبعد ان سطرنا على
التساؤل وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المص بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب
مطلقا كيف وقد اشار اليه في شرح في عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى
جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القضية
على القضية واستحسنه ونص في احوال المسند على جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة
الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المص بهذا
التوجيه المدفع ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن
حيث قال الله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة
الخ بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى حسبنا الله ونعم
الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا
بالجمل المحكية بعد القول اذ لا شك من اسكنه في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل
وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا
حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتداء اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين
الظاهرين كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير
خلاف الظاهر لكن كون الحجة قاطعة بهذا القدر محل تامل او يقال هذا الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت
الشارح والخطاب في قوله وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ لو
جوز التقديرين في الاية فليجز كلام المص مثلا فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلانه مذهبه
لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف
الانشاء على الاخبار ايضا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نعم حسبي من عطف الجمل التي لها محل من الاعراب
على المفرد بل من عطف المفرد الذي لمعلقه جملة انشائية ولكلام فيه الهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف
الانشائية على الاخبارية فاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتامل وورد على المحشي
ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه من لا مجال للعطف في الاية بل بعيد لا يلتفت اليه
انته

علم ما ذكره الاستاذ من انه يرد على الشارح ان رد هذا التركيب الخ

وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل ثم لجواز العطف على الخبر المقدم يعني حسبنا وفيه نظر لان التكلف
الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظ قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية فلو عطف
الجملة المذكورة على حسبنا فلا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده فكان تكلفا مثل بعض
الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكور على الاعتراض واد عوان قوله وهو حسبي
انشاء كقولنا الحمد لله على راي وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله وهي جملة حالية
لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليها وامثال هذا قد كفانا الخطائي وغيره مؤنتها
واذ ليس في ذكره فائدة فالحري ان لا يشتغل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف
وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب
والله اعلم قوله على راي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الكل مسكا بتقدير فقد او عطف على جملة
فالتي الايضاح لانه بتقدير فهو فالتي الايضاح قوله او ان الشروع في المقصود في الصحاح الاوان
الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب ولهذا ادخل
المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد من المختصر في قوله رتب المختصر فلا يندرج
فيه الخطبة ومن الفن في قوله في هذا الفن اما فن البلاغة مع توابعها فلا اندراج المهم قوله الثالث فلعله
اخره في التقسيم لكونه مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام
الخ قوله الخطاء فائدة المراد لم يذكر قيد الخروج الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة او
لان ذلك الخطاء كيفية فائدة لا ذاتيا قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين ثم لم لا يجوز ان يكون شيئا اخر وتقرير
الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشارح جوز في بعض
مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم كلي للمقسم
لثبوته في جزئياته ورد السيد الشريف بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم كلي للمقسم
من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة
احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها
بالدليل ايضا كما هو معروف به بل هو نجعل دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم
الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا بعد حصول الاقسام
كذلك صرح فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك ان المص قال في اواخر الايضاح بعد
ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء
يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في البلاغة لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الالتفات

ومثل حسن البيان ومنها ما للناس بذكره لاشتماله على فايده مع عدم دخوله فيما سبق وهاهنا
فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث
لانه جعل ما ذكر في الخاتمة فيما لما يتعين اهماله بسبب احدى الامرين فتبين بذلك ان ما ذكر
في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة غير راجع الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين اهماله وليس
راجعا الى المحسنات الذاتية الى العرضية وهو البديع قوله صار كل منها معهودا فعرف لا يخفى
ان اللام في الفن الاول مثلا لا تكون اشارة الى علم المعاني والبيان لا للعهد والحمل في الفنون كلها
بل الى ما يحترز به عن الخطاء تادية المراد مثلا ولما كان الحمل بعيدا في الفن الثاني والثالث لبعد
العهد اجرى الفن الاول مجراها سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لعرف
كما فعل صاحب المفتاح لكان الحمل مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والاتفاق المذكور
فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناه على كفاية الذكر التقديرين في العهد
الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة
التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثالثة او ما يجرى مجراها ليقع كل منها بازاء علم
من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع اولا بالفن الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء
علم المعاني او غيره اذ التقديم الذكرى في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب الا ترى ان
الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخره في الترتيب فافاد المصنف
ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلى هذا التقدير ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول
معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت فالمعونة لا تمنعه في الفن الثالث اذ الانتساب
هناك معلوم بلا شبهة قلت تم والسند بعد العهد قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة
الكتاب بين الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح قوله وانحصار علم البلاغة اى المسمى بعلم البلاغة
او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة
ما ذا او غيرهما قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اى منقولة عنها او استعارة ويمكن ان يكون كل منها
منقولا من تقدم والتاء على ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلث احتمالات وكلام الزمخشري
في الفائق مشعر بالثالث حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير
لاول كل شئ فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام المعرب بالثالث حيث قال قدم
وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين
الاولين فالمقدمة تحتمل من قدم المتعدي لان هذه الطايفة لاشتمالها على سبب التقديم

كانها

كانها تقدم نفسها اولا فادتها البصيرة بعدم من عرفها على من لم يعرفها قوله لما يتوقف عليه مسائله
اى شروعا كما صرح به في المختصر والا لبطل طرده بالمبادى قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة
مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فيكون في الحد اى التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع
بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راى القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور
ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونفى التوقف عليها واما على
رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ولهذا طعن الشريف عليه بلزوم
ما هرب عنه وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض
بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر
الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم
عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا قوله لطايفة من كلامه الخ قال صاحب الكشاف في اوايل
سورة النور الطايفة الفرقة التي يمكن ان يكون حافة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها
الجماعة الطايفة حول الشئ وذكر في اواخر سورة البراءة ان الطايفة اسم للجماعة تطوف بالشئ وتحيط
به واقلها اثنان او ثلث وعن المجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى فلولا نفر
من كل فرقة منهم طايفة لانه اسم لقطعة من الشئ واحدا كان او كثيرا وقيل لانه مفرد وكان الهاء علامة
الجماعة اعنى التاء في دعى المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثاني هو الانسب
بالارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا
امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى بجواز الكمال العلاقة بينهما على ان منصب المعترض
هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الطريقة ايضا وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق اسم المعنى
على اللفظ اعنى اطلاق الامور المذكورة واراد ذواتها والقرينة في الكل ما سبق من اشارته ههنا
وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا حمل مقدمة الكتاب يلزم الحذف في قوله
لارتباط له بها اى بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط بمعاني تلك الطايفة لا بها انفسها وفي قوله
سواء توقف عليها اى على المعاني تلك الطايفة وفي قوله وانتفاع بها اى بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب
الحذف في موضع واحد اعنى قوله بطايفة اى لمعاني طايفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح
نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وطريق الافادة والاستفادة لما كانت
هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكوره هذا ثم اطلاق المقدمة على
الطايفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده من دفع الاشكال عما وقع
في اوايل الكتب على ذلك ولا الى ما نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب

المهامع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتابين واما على القول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب
انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قد يقال
مولانا عضد الدولة والدين المؤلف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في
المسايل بل نفس المسايل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة
الكتاب عليه وانما هذا ونظائره تعرض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل
مسئلة من مسايل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة الكتاب ذلك ان نقول بعد تسليم بطلان
اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطايفة من مقاصد الفن فلا يصدق
على المسئلة قوله ولعدم فرق البعض الخ ان قلت فما محصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب
على ما سبق مجموع الطايفة التي قدمها المؤلف امام المقصود فما لم يقدم وان حصل فيه الارتباط والانتفاع
لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب
على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف الخ ثم وجه اندفاع الاشكالين
بالفرق اما اندفاع الثاني فلان الطرف بيان المعاني والمعروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع
الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع
فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه
المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة
مخصوصة تترتب عليه دائما واما الاعتقاد بما هو غايته وفايدته في الواقع كما صرح به المحشي في حاشية
الصغرى ان قلت فما التكلف الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع
اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمهم وكيف لا والشروع بالبصيرة
لما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوائل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور
المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نوع بحيث
يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة
لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنين
ذلك الواحد فلا من الحصول الموقوف عليه والتلازم الحصول فتامل واما في دفع اشكال الظرفية
فلعله اراد به ما ذكره المؤلف في شرح المفتاح من ان في تجريد به والمعنى ان هذه مقدمة يجرد منها
هذه الثلثة ويستنبط منها او اراد به بعض ما اراده الشريف ولدفع اشكال الظرفية في قولهم المقدمة
في كذا وجه آخر وهو تقدير المضاف اي وضع المقدمة في كذا فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله لا فائدة
في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال

كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى قوله ينبئ عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة
اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور كما ذكره صاحب ك واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد
لان المفهوم من ح عدم القطع في ذلك حيث قال فصح العجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح
العجم اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه
وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل من كذا اذا اخرج منه تم كلامه وقول الشارح وافصح
به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث
قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم له فايراد الفاضل المحشي هنا المعنى
في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا تفسيريا للانطلاق
بقرينة اللسان وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناه الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة
هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته
فذهب لباؤها قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لانه لم
صرح بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان
الفاضل المحشي رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيد اخر
مخل بدونها فاختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز
اشتمالها على تنافر الكلمات كامدح امدحه اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نم ان امدحه
امدحه اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المبان ح عند المحققين
اولا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا قوله وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد
تجويدها وتهذيبها والتاء على ما عرف في نظايره من الوجهين او من القصيدة وهو المخ السمين الذي يتقصد اي
يتكسر اذا اخرج من قصبة لسمنه فسموها به كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه والتاء للوحدة
وقيل القصيدة من اقتصد يقال اقتصدت الكلام اي اقتطعت قيل لا يسمى الابيات قصيدة حتى يكون عشرة فما فوقها
وقيل ستة او سبعة وما دون ذلك قطعة قوله كاتب فصيح الكتابة في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع
كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من علم وصف الكلمة عدم وصف المركبة التقييدية واجيب
بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما
كانت الفصاحة الخ توطية لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب
ح ان يذكر قوله ولما كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ في حيز الشرط قريبا بالشرط
الاول ونقول في الجواب اجزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بنى
عليها الشارح الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الشارح

فان قيل الدسم المراد بالقوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو اريد الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال كان انسب بقوله وعلموا ايضا انقرفيه على كثرة الاستعمال قوله وقد علموا ان الالفاظ لحكم مثل ولا بدان ينضم الى قوله وقد علموا علم المص ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في الجماعة قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه ان وجهه كون الخلوص لا نما عبر محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين كما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات وجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا من المحققين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان الشارح انه يقول انه ارد بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزء من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على انه فيما ذكره من المثال منع لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى عنه فهو ليس بعدمي قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة قيل هذا اللفظ فصاحة او ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا مجردا انه ليست فيه تعقيد كذا وان الثاني لازما للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ماذا حتى يبين على ذلك تسامح في التفسير بالخلوص كيف والمدعى انهما عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز للاخلال بما يقصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا يخفى وعلى قوله وبان للشارح لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختار في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا ومعنى ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما تعليل للتفسير وللتسهيل للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثانية تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير باللازم سببه تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور

ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصل بمطالعة باب من ابواب العرب المحتاج الى تتبع تراكيب احاد الاعراب للكلم المنتشرة جداولا يخفى ان الثاني اشق قوله ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما يستظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سيذكره فيما بعده وانما لم يتعرض لرجوع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحد وهو سلامة الحس قوله كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا واتى قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقائق المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها قوله لمعان محصولها قيل الظاهر ان تقول المعنى محصل اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان ويفسر تفسيرا يكون محصول الكل ومرجعه شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار الاطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا مشترك لفظيا الا وقد يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والجوهرية في العين مثلا قوله لان في اطلاق الفصاحة الخ تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك اللفظي بمثال جزئي لا استدلال على دعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا اطلاق فيه فتامل قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم انه يتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف الشيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقائق المندرجة تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كان اسلم قطعا على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتامل قوله مطلق العين الاطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى معانيه لا يخ عن تسامح قوله وح لا يتوجه الاعتراض الخ قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله يقول كل واحد منهما يقع صفة بلا حظ قوله لم اجد لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمني على المص في حال حيوته والجواب للمص نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور ماخوذا من الملاء فانهم

قوله لان اطلاق الفصاحة الخ تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك يرفع لزوم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله وان يخفى في توضيح لعدم تسويغ المطلق في المشترك اللفظي بمثال جزئي لا استدلال على دعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا اطلاق فيه فتامل الخ

واعتبار اتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب للمصير الى جواب المص
من ان المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس
في تعريفهما وبلغت المص لا يصلح لتعريفهما ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم
ما يصلح للتعريف من الالفاظ واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم يفده عباراتهم المذكورة في
صدد التعريف فلا اشكال قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر
صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود
الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني
ثم ان تقدير المعرفة مناسب للمقام كما يظهر من كلام القاضي المحشي لا من دلالة الظروف وقد نبهت في
مباحث الحمل على ان اسم الفاعل المقدر في مثل بمعنى الثبوت واللام فيه حرف التعريف لا اسم موصول
فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم تكن بمعنى المصدر الا ان معناها
الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها
مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما
لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز
على البنا في قوله تعم وهل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمين معنى
الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والا جاز اعمال زيد ورجل
في الظروف وان كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ
بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ثم كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة
المذكورة حيث نسب البنا الى الحضر والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن
النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة
المذكورة فليتأمل قوله ومخالفة القياس اللغوي انما لم يقل ومخالفة القياس العرفي وان كان المراد
ذلك ايماء الى ان منشأ القياس العرفي استقراء اللغة قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء الخ اشارة الى المعنى
على السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل عن الشارح انه لو اعاد في قوله والغرابة ومخالفة
القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وتحريك القاف ضد الخفة
وهو مصدر وبتسكينه الحامل بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله نحو المهعخع هو بكسر الهاء
وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العينين
المهملتين بينهما هاء وما الخاء المعجمة وقيل انما هي الخعخع بخائين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين
وانما لم يذكر المص في مثال التنافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الادنى للاحتراز عنه فما هو في النهاية

ينبغي ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابة قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة
اللفيفة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المراة من مقدم راسها غديرة لانها غودرت اي تركت
فطالت قوله والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو
النخلة المتعثكل وقد يروى غدائرها فالضمير راجع الى الجيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود
صفة الفرع وكذا فاحم وهو شديد السواد كالفحم والاثيب الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من اث
النبات يأث اثاثة اي كثر والتف والقنو كناسة النخل وهي منها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل
يعني كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر
من عيدان القنو يقال تعثكل العنقود اذا كثرت شماريخه قوله الى العلى جمع العليا بضم العين والقصر تانيث الا
على قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهم ودرهام صرح به في
الصحاح ... وقد يروى بدل العقاص المداري وهي جمع مدرى وهي خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى
الكدس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمداري مبالغة لا تخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من الخصل بالضم | الشعر م
لفيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة خصلة تاخذها المراة من شعرها فتلويها ثم تعقدها
حتى يبقى التواء ها ثم ترسلها بسكون العين وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني
ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط فان قلت من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم في الكلام مستترات
خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لانه العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط
الذي يعقص به اطراف الذوائب كذا في المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكرو بالجملة
العقاص على تفسير الشارح هي الغدائر بعد ان شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعره محدودة
ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم قوله والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص مع افراد
المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة
كثرتهما قوله وزعم الى قوله لزوال ذلك الثقل الزاعم هو الخلخالي ثم المشهور ان الحروف المهموسة
هي حروف ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها ويجمعها ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع والشديدة
حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يرعونا وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة
بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا ...
ووجه الضبط مذكور في اول بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو لان الراء المهملة الخ يعني
لو كان منشأ ما ذكرت لكان مستشزر ايضا ثقيلا مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر في | الثقل صح
مستشزرات لكان ما ذكره الشارح ابطالا للامر زايد هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكناري
انما لا يوجد الثقل في مستشزر لان الراء المهملة وان كان من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف